

هيئة كتابة التاريخ

سلسلة الموسوعة  
التاريخية الميسرة

# كتابة العرب لتاريخهم في العصر العثماني

د. عماد عبد السلام رؤوف





وزارة الثقافة والاعلام



دار الشؤون الثقافية العامة

بغداد ١٩٨٩

المهندس سرمد حاتم شكر السامرائي - Sarmed-  
Twitter: @sarmed74  
Telegram: [https://t.me/Tihama\\_books](https://t.me/Tihama_books)  
قناتنا على التليجرام: كتب التراث العربي والاسلامي



**طباعة ونشر**

**دار الفلّاون الثقافية العامة، أهداق عريجة**

**رئيس مجلس الإدارة :**

**الدكتور محسن جاسم الموسوي**

**حقوق الطبع محفوظة**

**نحنون جميع المراسلات**

**باسم السيد رئيس مجلس الإدارة**

**الممنون :**

**المصطفى - بغداد - اقلية**

**ص . ب . ٤٠٣٢ - تلخس ٢١٤١٣ - هاتف ٤٤٣٦٠٤٤**

المهندس سرمد حاتم شكر السامرائي - Sarmed - @sarmed74 Twitter:

فناننا على التليجرام: كتب التراث العربي والاسلامي [https://t.me/Tihama\\_books](https://t.me/Tihama_books) Telegram:

هيئة كتبة التاريخ

سلسلة الموسوعة التاريخية الميسرة

# كتابة العرب لتاريخهم في العصر العثماني

تأليف

د . عماد عبد السلام رؤوف

الطبعة الاولى - لسنة ١٩٨٨



## بواعث حركة كتابة التاريخ في العصر العثماني :

ادى استيلاء العثمانيين على اقطار الوطن العربي في القرن السادس عشر الى حدوث تأثيرات متنوعة ومتباينة على تلك الاقطار ، تفاوتت بين كل قطر وآخر ، بحسب ظروف ذلك القطر واحواله السياسية والاجتماعية المختلفة . ففي مصر- مثلاً - كان الحكم العثماني بديلاً لامبراطورية مملوكية ذات تراث حضاري متميز ، وهو في اقطار المغرب العربي بديل لحكم أسر ضعيفة واستيطان استعماري اوروبي متزايد ، وهو في العراق بديل للسيطرة الصفوية ، فمن الطبيعي اذن ان يتفاوت الموقف الشعبي من الحكم العثماني بحسب تلك الظروف ، وان يختلف - تبعاً له - تأثير الحياة الاجتماعية والفكرية بذلك الموقف .

لقد ادى دخول الوطن العربي ضمن السيطرة العثمانية الى تغيرات مختلفة في البنى الاجتماعية والاقتصادية لتلك الاقطار ، فادى في بعضها الى صعود فئات جديدة الى أعلى السلم الاجتماعي ، كالانكشارية والمماليك في العراق ، كما ادى الى ابقاء السلطة بيد فئات تقليدية كالمماليك في مصر . وساهم انحسار السلطة المركزية العثمانية في بروز قوى محلية مختلفة ، مثل المعيين والشهابيين في لبنان ، وآل العظم في الشام ، والشرفاء في حلب ، والجليليين في الموصل ، والبابانيين في شهرزور ، والوهابيين في نجد ، . . . الخ . وكان طبيعياً ان تلعب تلك الفئات الصاعدة دوراً فعالاً في التأثير على كتابة التاريخ العربي ايجاباً او سلباً بحسب الظروف الثقافية السائدة .



ومن ناحية اخرى ، فان دخول الاقطار العربية ضمن وحدة سياسية واحدة ، هي الامبراطورية العثمانية ، أدى الى زوال الحدود القديمة بين بعض الاقطار ، فضلا عن زوالها مع الاجزاء الاخرى من الدولة العثمانية نفسها ، فساعد هذا الوضع الجديد على قيام عدد من النابيين برحلات وسياحات مختلفة في اقطار وطنهم العربي وفي العالم الاسلامي أيضا ، وكان قسم من هذه الرحلات مخصصا لطلب العلم والاخذ عن المشايخ واستنساخ كتبهم . فوسع هذا من نطاق الثقافة ، وشجع على قيام محاولات جريئة نسبيا في مجال التأليف ، وان بقيت تقليدية في اطارها العام ، وبخاصة في الكتابة التاريخية ، حيث اطلع مؤرخون رحالون على مؤلفات تاريخية كانت تعد مفقودة في اقطارهم الاولى كما يسرت هذه الرحلات سبل انتقال الكتب من قطر لآخر ، وانتشارها هناك . هذا فضلا عن ان اطلاع المؤرخين أنفسهم على آثار البلاد المختلفة ، كالمدن الدائرة ، والشواهد الاثرية أحيا اهتماما حقيقيا بتاريخها ، كما ادى لقاءهم بالعلماء والادباء والشعراء في تلك الاقطار الى تبادل في الخبرات ، واغناء للفكر ، مما ساعد على تطوير انواع مختلفة من كتب السير والتراجم العلمية والادبية .

وكان لانتشار الطرق الصوفية في طول الوطن العربي وعرضه ابان العصر العثماني - وهي ظاهرة معقدة تعد من اهم ظواهر العصر - أثر بالغ الخطورة في التأثير على كتابة التاريخ العربي في تلك الحقبة ، ذلك ان هذه الطرق استندت في انتشارها والدعاية لمبادئها ، على التأكيد المستمر على شخصيات مؤسسيها الاوائل وسلاسل رجالها ، فكثرت كتب السير المفردة لاولئك الصوفيين والزهاد ، وفصلت اخبار مناقبهم



ومشايخهم وأعمالهم وأقوالهم وتلامذتهم ووفياتهم ، كما تجاوزت ذلك أحيانا الى الترجمة لخلفائهم اثباتا لشرعية وراثته تلك الطرق ، وتأكيذاً على أحقيتها بالنفوذ ، فكلما زادت المنافسة بين الطرق الصوفية المختلفة ، زادت المؤلفات الباحثة في تاريخها كماً ونوعاً ، وانتشرت الى أبعد الزوايا والمساجد .

وكان لجهود علماء الحديث ، على مذاهبهم المختلفة ، دور كبير في تطوير علم رجال الحديث ، وهو ما عرف باسم علم الرجال مطلقاً ، فاستقرت في هذا العصر قواعد التأليف في العلم المذكور ، وشاع ترتيب الرجال بحسب تسلسل وفياتهم ، لأعلى أساس درجة الثقة بروايتهم ، ولم يقتصر على توثيق الرجل فحسب ، وإنما فصلت ترجمته أيضاً ، وظهرت لنا مجموعة من الكتب هي - في الواقع - توفيق بين الاجازة العلمية في الحديث ، وتراجم موجزة لرجالهم ومصنفاتهم ، فهي اقرب الى ( فهرسة الشيوخ ) منها الى التراجم المستقلة .

واسترعت التنقيبات الاثرية التي شهدتها بعض اقطار الوطن العربي في القرن التاسع عشر على يد علماء وآثارين اوربيين ، انتباه مؤرخين عرب ، فأبدى بعضهم اهتماماً حقيقياً بدراسة تلك الآثار ، وعدها مصدراً أساسياً جديداً للمعلومات التاريخية ، وخاصة بعد فك رموز الكتابات القديمة ، كالهيروغليفية والمسمارية . فخلق هذا الاهتمام وعياً جدياً بالتاريخ القديم لأقطار الوطن العربي ، واخذت الانظار تتحول اليه بصفته شيئاً يستحق التقدير والاحترام ، بعد ان كان هذا التاريخ محاطاً بالاساطير ، ومعتمداً - بصفة اساسية - على الروايات الدينية المستندة الى الكتب المقدسة .

وكان للازدهار النسبي للمدن العربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أثره في بروز شخصيات المدن الاجتماعية ، التي تتميز عن الريف والبادية من جهة والمتمتعة بنوع من الحكم الذاتي ضمن الاطار العثماني ، وهو امر انتج نوعا من الروح المدنية لم تكن واضحة من قبل ، تجل في اعمال مؤرخين عرب عديدين ، فكتبوا عن تواريخ مدنها وتراجم علمائها وشعرائها وأثارها ومساجدها وغير ذلك . ولاشك ان بعض تلك الكتب جاءت متأثرة بنهج مؤلفي فضائل البلدان ، وهو نوع من المؤلفات الهادفة الى ذكر ماتمناز به مدينة ما من خيرات أخروية ودنيوية شاع في العصور الوسطى ، ذلك أن ضعف السيطرة العثمانية المركزية ساعد على حدوث نوع من المنافسة السياسية والتجارية بين عدد من المدن المتجاورة ، مما دفع بمؤرخي كل مدينة الى الكتابة على مدينتهم واعلاء شأنها بين المدن .

ومن ناحية أخرى فقد لعبت القبائل العربية دورا مؤثرا في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأقطار الوطن العربي ، فكانت تشكل - غالبا - إحدى القوى العسكرية التي تحتاجها الحكومات المحلية من ناحية ، وخطرا يهدد مواصلاتها ووسيطاتها في السيطرة على الريف وإدارته . فشجعت هذه الأهمية الكبيرة للقبائل عددا من المؤرخين العرب على الكتابة عن تاريخها القديم والحديث ، وأنسابها ومواطنها الأولى ، وهجراتها ، مما أنتج جملة من الكتب التاريخية الباحثة في مثل هذه الشؤون .

ولقد أدى الشعور القومي العربي المستقل في القرن التاسع عشر الى التأكيد على ابراز ملامح الشخصية القومية للامة العربية عن طريق

كتابة تاريخها وتتبع تطورها السياسي والحضاري عبر العصور ، او في عصر معين . بل عمد بعض المؤرخين الى الاهتمام بكتابة تاريخ الامة العربية في عصر ما قبل الاسلام ، تأكيداً على وجود الامة وحضارتها المستقل عن اسهامات الامم الاسلامية الاخرى .

بيد ان تفاقم خطر التحدي الاستعماري الاوربي على اقطار الوطن العربي ، وبخاصة في شمالي افريقيا ، دفع بمؤرخين آخرين الى الاهتمام بتاريخ العالم الاسلامي باعتباره كتلة سياسية واحدة ، بحثاً عن سبل التماسك بين اجزاء هذا العالم ازاء الاطماع الاوربية المتزايدة .

وكان لانتشار الطباعة في الدولة العثمانية ومصر بخاصة ، منذ القرن الثامن عشر اثره المهم في احياء عدد من المؤلفات التاريخية القديمة ، وتيسير وصولها الى ايدي المؤرخين العرب في العصر الحديث ، فطبعت كتب تواريخ الدول العثمانية الرسمية وغيرها من تواريخ الاقطار العربية ، في مطابع القسطنطينية ، وطبعت كتب التراث العربي في مطابع مصر ثم في غيرها من اقطار الوطن العربي ، مما انتج روحاً علمية جديدة ، وزاد من مصادر البحث التاريخي بوجه عام ، ووسع من آفاقه .

ويرتبط بالطباعة امر خطير آخر ، هو ظهور الصحف والدوريات وماكانت تنشره من معلومات ومقالات وبحوث لدى عدد كبير من القراء ، وقد ادرك عدد من المؤرخين العرب فائدة هذا الاسلوب الجديد من النشر ، فعملوا الى نشر مؤلفاتهم التاريخية على شكل فصول متسلسلة في الصحف والمجلات ، ثم جمعها في كتب مستقلة . ونشرت مجلات ثقافية كالمشرق البيروتية والمقتطف القاهرية ولغة العرب

البغدادية أعدادا لا بأس بها من أبحاث تاريخية وخططية وأثرية ،  
فأثارت بذلك دوافع عدد من المثقفين الى الاسهام في معالجة أمور  
تاريخية متنوعة .

وقد ساعد معرفة معظم المؤرخين العرب ، في هذا العصر ،  
باللغة التركية باعتبارها لغة الدولة والسلطان ، ومعرفة بعضهم بلغات  
اجنبية اخرى ، كالفرنسية والاسبانية والبرتغالية والانكليزية على اطلاع  
اولئك المؤرخين على تواريخ الامم كما تأثروا بمناهج الكتابة التاريخية  
لدى تلك الامم ، واخذوا عنها في مؤلفاتهم وأبحاثهم .

## مناهج الكتابة التاريخية العربية في العصر العثماني وموضوعاتها

- ١ -

لم تتخذ كتابة التاريخ العربي في العصر العثماني الاول ، وهو الذي شغل القرنين السادس عشر والسابع عشر ، شكلا منسجما ، ذا تقاليد ومناهج ثابتة وسبب ذلك يكمن في ان سطحية الحكم العثماني في هذه الحقبة لم تكن قادرة على استيعاب آثار مدة التجزؤ السابقة ، عندما كانت القوى المختلفة ، بثقافات المتباينة ، تتجاذب اقطار الوطن العربي . لذا فمن العسير غالبا تمييز مدارس عامة للكتابة التاريخية في هذا العصر تشمل الوطن العربي كله ، بل ان من الصعب - ايضا - تمييزها ضمن القطر الواحد .

ففي مصر ، أصيبت الكتابة التاريخية بركود واضح بعد ان انقضت صفحة المماليك وكان السيوطي وابن اياس آخر مؤرخيها ، ولم يبق من تقاليدھا سوى محاولات متقطعة تحاول الاستمرار على النهج القديم لكتابة التاريخ العربي ، وخلا الجوالا من مدرستين تاريخيتين أخذتا بالظهور في هذه الحقبة ، هما مدرسة الاجناد ، ومدرسة العلماء . وقد حمل لواء المدرسة الاولى مؤرخون غير محترفين او متخصصين ، معظمهم من اجناد الجيش العثماني الذين مارسوا كتابة التاريخ بوصفها نوعا من الهواية ، وتفتقر مدرستهم الى أية خطة في البحث والكتابة ، وهي أميل الى طريقة الكتابة الشعبية وان قدمت مادة تاريخية فريدة في أهميتها ، ومن ابرز اولئك المؤرخين احمد بن زنبيل المحلي الرمال ( توفي بعد ٩٦٠هـ / ١٥٥٢م ) في كتابه ( تاريخ مصر من الجراكسة ) وهو

سجل واف لكنه بأسلوب شعبي ، لحوادث الفتح العثماني لمصر .  
واحمد الدمرداش ( توفي عام ١١٦٩ هـ / ١٧٥٥ م ) مؤلف ( الدرّة  
المصانة في اخبار الكنانة ) وابراهيم مصطفى في كتابه ( تاريخ وقائع  
مصر القاهرة ) .

اما المدرسة الثانية ، فهي مدرسة العلماء ، وقد حاول رجالها  
الاستمرار في الكتابة ضمن اطار المدرسة التقليدية للتاريخ العربي  
الاسلامي فألّفوا كتبهم على حسب السنين او على اساس توالي الدول ،  
وأكثروا من الاعتماد على المصادر التاريخية القديمة ، وكان اهتمامهم  
بالمهج والشكل غالباً على عنايتهم بالمحتوى الاجتماعي والاقتصادي  
للأحداث ، لذا فقد جاءت كتبهم مختصرة بوجه عام ، يعوزها كثير من  
التفصيلات الحيوية ، ومن ابرز مؤرخي هذه المدرسة محمد بن عبد  
المعطي الاسحقاني ( ت ١٠٦٠ هـ / ١٦٥٠ م ) في كتابه ( لطائف اخبار  
الدول فيمن تصرف في مصر من ارباب الدول ) الذي أرّخ فيه ،  
باختصار شديد ، للدول الاسلامية المتعاقبة ، منذ عهد الخلفاء  
الراشدين وحتى آخر العباسيين ، ثم هرج - بعد ذلك - الى تاريخ  
مصر ، مرتباً اياه بحسب الدول التي تعاقبت على حكمها ، مع نبذ عن  
ظهور كل دولة ، ويزداد المهج تفصيلاً حينها يصل الى الدولة  
العثمانية ، وامتداد سيطرتها الى مصر ، اذ رتب مادته التاريخية على وفق  
تعاقب الولاة حتى سنة ١٠٣١ هـ . ولقد أدرك هذا المؤرخ جفاف مادة  
كتابته ، فحاول ان يخفف من ذلك بإيراد حكايات وقصص فيها أدب  
مكتشف تسلية للقراء ، وكأنه اراد تعويضهم عما خلا منه تاريخه من  
حيوية وتنوع في المحتوى . وعلى اية حال ، فان هذا المهج ظل معمولاً

به لدى مؤرخين تالين من الحقبة نفسها ، أبرزهم محمد بن أبي السرور البكري (ت ١٠٨٧ هـ / ١٦٧٦ م ) في كتابه « عيون الأخبار » الذي بدأ به منذ اول الخليفة وحتى نهاية عهد سلاطين المماليك الجراكسة ، ف جاء كتابه على غاية من الاختصار ، وفي كتابه الآخر « المنح الرحمانية في تاريخ الدولة العثمانية » وقد أرخ فيه الدولة منذ تأسيسها ، على حسب توالي السلاطين ، حتى اذا ما وصل الى عهد الحكم العثماني لمصر رتب تاريخه على حسب توالي الولاة ، ومثله كتابه « الزهرة الزهية » الذي امتاز عن كتبه الاخرى بأنه أرخ فيه لقضاة العسكر ، وتطرق الى ابرز الاعمال الادارية ، فعد - بذلك - بداية لتطور جديد في كتابة التاريخ لم تبرز ملامحه الا في القرن التالي .

ويمكننا ان نميز ظاهرتين عامتين مشتركتين في مؤلفات هذه

الحقبة :

الاولى : تأكيد معظم هذه المؤلفات على موضوع « فضائل » مصر وماورد فيها من آي وحديث ومأثور ، وإفرادها المقدمات والفصول في ذلك . وعلى الرغم من ان الاهتمام بهذا الجانب كانت له تقاليده لدى مؤلفي كتب فضائل البلدان ، الا انه - فيما نحسب - أخذ بعداً جديداً في هذه الحقبة ، يتمثل في احساس مؤرخيها بأن لمصر نفسها من الأهمية مايزيد على كونها مجرد ولاية عثمانية ، بل ربما كان هذا التأكيد يمثل نوعاً من « الرفض » لذلك الواقع الذي آلت اليه مصر في ذاك العهد .

والثانية : المحافظة على الاطار العام للتاريخ الاسلامي ، بكتابة تاريخ الدول الاسلامية المتعاقبة ، حتى ولو لم تكن صلة مباشرة



بمصر ، وصولاً الى تاريخ الدولة العثمانية ، ثم التوقف عن سرد هذا التاريخ عند السلطان سليم الاول ، والانعطاف فجأة لكتابة تاريخ مصر ، بحسب ولائها ، وهو ما يبرر تقديم كثير من الاحداث والتفاصيل ، على اننا نستطيع ان نجد اتفاقاً على هذا المنهج لدى مؤرخين عرب آخرين ، من العراق واليمن وغيرها ، في الحقبة ذاتها .

ونلاحظ ان التقاء هاتين المدرستين كان محدوداً ، اي ان المدرستين كانتا تتعاصران دون ان تتأثر الواحدة منهما بالأخرى ، وهما تعبران بذلك عن غلبة الطبقتين ، العلماء والاجناد على سائر القوى الاجتماعية من ناحية ، وعن التناقض من ناحية أخرى .

ولم يكن حال الكتابة التاريخية في العراق يختلف من حيث الاساس عن حالها في مصر فقد ظهرت المدرستان هنا ايضا ، والاولى هي مدرسة العلماء ، اما الاخرى فهي مدرسة الشعراء والادباء ، والمدرسة الاولى هي المدرسة الاسلامية القديمة لكنها بدون تقاليدها الاساسية ، ذلك ان تراث المؤرخين العرب كان قد انقطع في العراق منذ امد طويل حين انقضت صفحة آخر المؤرخين المخضرمين للعصرين العباسي والمغولي . ولقد انعكست اهتمامات هذه الفئة ، أعني العلماء ، على مؤلفاتهم باختلاط كتابة التاريخ بعلوم دينية أخرى كالحديث النبوي الشريف ، وسيرة النبي ( ﷺ ) وسير الائمة ، وظهر علم الرجال كامتداد لعلم الجرح والتعديل ، الا انه شهد منذ بداية العصر العثماني ، تطوراً ملحوظاً باتجاه تحديده وتنظيمه ، كما اختلط التاريخ بفضائل الانبياء ومناقب الاولياء الى الحد الذي ضيع الفروق

بينهما غالباً ، ويلاحظ ان جميع هذه الكتب جاءت بالعربية ، حتى يمكن القول بأن مدرسة العلماء كانت عربية اللغة تماماً ، ولم تتأثر بالمؤثرات الاجنبية ، من فارسية وتركية ، وظلت وفيه لتقاليد علم الحديث ، من حيث العناية بـ « جرح » الرجال و « تعديلهم » واتخاذ ذلك مدخلاً ، وداعياً ، لكتابة تراجمهم وسيرهم .

أما الفئة الاخرى التي قدر لها ان تسهم في صياغة الحياة الفكرية ابان هذا العهد ، فهي فئة « الشعراء والادباء » الذين عاصروا الدول المتعاقبة على الحكم في العراق . من تركمانية وفارسية وعثمانية ، وتأثروا بثقافاتهما جميعاً ، حتى برعوا بلغات عصرهم الثلاث : العربية والتركية والفارسية وزاوجوا بين أخيلتها وآدابها ، ومهروا في النظم بها ، بل فاق بعضهم ادباءها انفسهم . ولقد برز في العراق من اولئك الشعراء المخضرمين جيل حفل بالاسماء اللامعة في آداب اللغات الثلاث ، أمثال : نظمي ( القرن ١١هـ / ١٧م ) وفضولي (ت ٩٦٩هـ / ١٥٦١م ) وفضلي (ت بعد ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م ) ورضائي (ت ٩٦٣هـ / ١٥٥٥م ) وشمسي (ت بعد ٩٧٥هـ / ١٥٦٧م ) وروحي (ت ١٠١٤هـ / ١٦٠٥م ) وخادمي ، وذهني ، وكلامي ( القرن ١١هـ / ١٧م ) .

وشكل اولئك الشعراء اتجاهاً آخر في كتابة التاريخ في العراق في هذا العصر ، وجد في فن السيرة الادبية ، او التراجم الأدبية ، مجالاً يتمثل فيه . وهذا الاتجاه هو الذي بدأه الشاعر البغدادي عهدي (ت ١٠٠٢هـ / ١٥٩٣م ) في كتابه تركي العبارة « كلشن شعرا » ( أي روضة الشعراء ) حين ترجم لطائفة كبيرة من العلماء والمدرسين

والأمراء والدفتريين ، ممن عاصروهم في بغداد ، او ممن التقاهم في اثناء رحلته الى القسطنطينية بين سنتي ٩٦٠هـ / ١٥٥٠م و ٩٧٠هـ / ١٥٦٣م « فلم يترك شيخاً الا تحرى مآلديه ، ولا شاباً الا سبر نيّاته ، ولا ارباب المناصب الا اخذ من معارفهم ، ولا أهل التصوف الا اقتبس منهم ، فحصل من المعرفة صنوفاً ، ومن العلوم انواعاً » . وأورد لكل منهم نماذج مطولة من اشعاره وترسله ، ابرازاً لمقدرته الادبية . وفي الواقع فان عمل عهدي هذا لم يكن سوى استمرار لأحد فنون الكتابة الأدبية ، كان آخذاً بالشيوع في البيئة التركية الارستقراطية ، وهو الفن الذي خلف لنا سلسلة من الكتب الأدبية المهمة ، حمل معظمها عنوانات متشابهة مثل « تذكرة الشعراء » أو « روضة الشعراء » ، ودوّن فيها مؤلفوها منتخبات من أشعار معاصريهم ، أثناء الحديث عن حياة كل منهم .

وكانت طبيعة ثقافة هذه الفئة الأدبية تختلف عن طبيعة ثقافة العلماء بأنها أكثر تحرراً ، وأقل ارتباطاً بالمناهج التقليدية التعليمية ، ولكنها - في مقابل ذلك - كانت أكثر تأثراً بأداب الأمم الأخرى ولغاتها ، بسبب صلاتها بالطبقات الحاكمة من السلاطين والأمراء والدفتريين ، على خلاف فئة العلماء التي كانت تركز في نفوذها على الطبقات المحكومة من السكان المحليين . ومعنى هذا ان عدم التقاء اتجاهي كتابة التاريخ هذين في مدرسة واحدة ، انما يعود الى انها يعبران عن اهتمامات فئتين مختلفتي المصالح والثقافات من مجتمع ذلك العهد . ولكن ظهور بوادر الشخصيات المحلية للولايات العراقية في أواخر العهد العثماني الأول كان ايذاناً بحدوث اول تقارب بين اتجاهي

الثقافة هذين ، ففي عهد اول اسرة عراقية تمكنت من تاسيس حكومة مستقلة تقريباً ، هي أسرة آفرسياب بالبصرة ، وجدت العربية - من جديد - الفرصة لان تكتب بها أعمال ادبية على مستوى عال ، اذ شجع رجال هذه الاسرة الآداب القومية ، وكتبوا هم بها ، وحفل « سرايا » بعدد من المثقفين الذين جمعوا في ثقافتهم بين الدراسة الدينية ، والمعاناة الأدبية ، أمثال ياسين بن حمزة البصري ( القرن ١١هـ / ١٧م ) الذي ارخ حوادث الامارة شعراً ، وعبد علي الحويزي ( ت ١٠٧٥هـ / ١٦٦٤م ) الذي أرخها نثراً في تضاعيف كتبه الأدبية ، بل منح مؤلفاته مضموناً قومياً الى حد ما ، عندما جمع في كتاب واحد تراجم الادباء العرب في « بلاد العجم والبحرين والحجاز ومصر والعراق والشام » ومن ناحية أخرى ، فان ظهور الشخصيات المحلية للولايات العراقية اقترن بظهور اولى المحاولات لكتابة التاريخ « لذاته » أي بعيدا عن المؤثرات الدينية او الأدبية على حد سواء . ولعل أول « كتاب تاريخ » من هذا النوع ، هو « زاد المسافر ولهنة المقيم والحاضر » الذي ألفه فتح الله بن علوان الكعبي ( كان حياً ١٠٩٥هـ / ١٦٨٣م ) وأرخ فيه حكومة آل آفرسياب ، وبخاصة في سنها الأخيرة . ويلاحظ ان تاريخ الكعبي هذا ، جاء متأثراً - رغم ذلك - بشيء من الاساليب الأدبية في عصره ، فهو يكاد يخلو من ذكر السنين ، بل يرتب الأحداث دون تقيد بتسلسلها الزمني ، انما يعتمد في وصفها على تقديم صور سريعة لها ، مستخدماً الاساليب البلاغية الشائعة في احداث أكبر الأثر في نفس القارئ .

ويمكن ان نتبع هذا الاتجاه ايضا في محاولة ياسين بن حمزة

البصري ( القرن ١١هـ / ١٧م ) وضع تاريخ للبصرة في عهد الأفرسيابين الأواخر في هيئة منظومة مطولة ، حوت تفاصيل ماعاصره من احداث تلك الأسرة . بيد ان سطوة الادب اخذت تضعف ، كلما اقتربنا من نهاية القرن ، ففي كتابات عبد علي بن ناصر الحويزي ( ت ١٠٧٥هـ / ١٦٦٤م ) نجد المادة التاريخية اكثر استيعابا للحدث ، وادق في وصفها اياه ، وأشمل في تقديم ظروفه العامة ، واشد حرصا على ربطه بالتاريخ الذي جرى فيه . ومع ذلك كله ، فانه لم يفرد لمعلوماته الواسعة كتاباً مستقلاً ، بل فضل ان يكتبها استطراداً من كُتبه الأدبية الأخرى ، مما دل على ان تأثير الادب على كتابة التاريخ لم يكن قد خبا بعد .

وكان اديب وعالم بغدادى ، هو احمد بن عبد الله الغرابي قد الف في نهاية القرن السابع عشر ، اول كتاب تاريخ مرتب على طريقة الحوليات ، مجرد عن شوائب العلوم الادبية والدينية الاخرى ، وأرخ فيه للاسلام ، منذ ظهوره حتى زمانه ، خاصاً العراق باهتمام واضح ، فقد تتبع تاريخ الخلافة العباسية فيه ، وما آل اليه الأمر بعد زوالها ، حتى اذا بلغ في تاريخه احداث القرن الخامس عشر ، توقف ، ليتراجع زمنياً الى عهد ظهور الدولة العثمانية ، فيستعرض تاريخها ، حولياً ، حتى يصل به الى استيلائها على العراق والوطن العربي ، ثم يأخذ بتسجيل احداث الدولة ، وبخاصة العراق ، على الطريقة نفسها ، معتمداً - فيما يبدو - على مصادر تركية عثمانية ، وعلى مشاهداته المباشرة ، وما كان يسمعه من اخبار ، فكان هذا الكتاب اولى المحاولات الجادة لكتابة التاريخ في العراق ابان العصر العثماني ، على

ان هذه الطريقة الحولية في كتابة التاريخ لم تستمر فيما بعد المحاولة المذكورة ، فلقد شهدت الحقبة التالية تطوراً مهماً ، مزج بين الطريقة الحولية وكتابة السير الشخصية ، مما سوف نتطرق اليه فيما يأتي من هذا البحث .

ولم تكد صفحة هذا العهد تنطوي ، حتى اوضح اديب بغدادي ، هو مرتضى نظمي زاده ( ت ١١٣٦ هـ / ١٧٢٣ م ) مدى مالق بكتابة التاريخ من نضج ، حين وضع كتابا بالتركية ، هو الأول من نوعه في العصر العثماني ، أرخ فيه لمدينته بغداد ، منذ تأسيسها في مطلع العصر العباسي وحتى أيامه . مستجيباً في ذلك لرغبة والي بغداد آنذاك عمر باشا ، ومستقيماً مادته من « تتبع التواريخ والآثار ، ومطالعة الوقائع والأخبار الموثوقة » ، ومن تلك التواريخ مصادر اشار اليها في كتابه ، ومنها ما أغفل عن ذكره ، لكنه استطاع ان يقدم ، رغم ريادة محاولته ، عرضاً متسقاً لتأريخ بغداد ، على حسب توالي الحاكمين ، مستعرضاً ما مر على المدينة من أحداث في سنوات حكمهم ، وما خاضوه من حروب ، وشيده من آثار ، وما قاموا به من اعمال ، وبعضها في خارج المدينة ذاتها ، مما عبر عن روح مركزية آخذة في النمو لدى ولايتها في عهده ، ودل على الارهاصات الاولى لتحدد ملامح « الشخصيات المحلية » للمدن العراقية في ذلك العصر .

وتظهر لنا هذه الحالة في قطر عربي آخر ، هو الجزائر حيث توزعت السلطة فيها فتنان ، العلماء واهل الطرق الصوفية ويستقر نفوذهم - غالباً - على السهل والصحراء ، ورجال البحرية ويتركز نفوذهم على مدن الساحل . وقد عمدت مدرسة العلماء - بحكم

طبيعتها - الى الالتزام بالطرق التقليدية في كتابة التراجم ، بيد انها مزجت بين تراجم العلماء وتراجم الصوفية مزجاً تاماً ، على نحو لم يكن مألوفاً في تقاليد المدرسة الاسلامية في التراجم ، فكتب محمد بن عبد الله ، ابن مريم التلمساني كتاباً عنونه ( البستان في ذكر الاولياء والعلماء بتلمسان ) رتبته على الحروف الابجدية ، وجمع فيه بين رجال الفتيان . اما المدرسة الاخرى فقد اهتمت بتسجيل اخبار المغامرات البحرية ، واخبار الحملات الصليبية المتعددة على السواحل الجزائرية ، واخبار المقاومة والجهاد ازاءها ، فترجم مجهول حوالي سنة ٩٥٠هـ / ١٥٤٣م كتاب ( غزوات ) ويتضمن تاريخ عروج واخيه خير الدين بربروسا ، وهما من اشهر قادة البحر الجزائريين ، وكتب محمد بن محمد التلمساني كتاباً وصف فيه الحملات الفرنجية على الجزائر سماه ( الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين اغارت عليها الجنود الكافرة ) .

ويمكننا ان نتلمس الظاهرة نفسها في بلاد المغرب الاقصى ، ففي هذا القطر الذي لم يخضع للحكم العثماني قط ، توزعت الكتابة التاريخية بين مدرستين رئيسيتين ، تمثل الاولى فئة المؤرخين الرسميين الذين كانوا يعدون موظفين لدى الاسر المغربية الحاكمة ، بينما تمثل الثانية فئة العلماء . ومهمة المؤرخين الرسميين هي تسجيل اخبار الاسرة الملكية والاشادة بعظمتها وتدوين كل مايتصل بها من اسماء رجال الحاشية ونفقاتها ، فضلاً عن الامور الرسمية البحتة كالسفارات واسماء الموظفين . وبينما يهمل مؤرخو هذه المدرسة تاريخ البلاد الداخلي الشعبي الذي يدور حول زوايا العلماء والصلحاء والطرق الدينية ، ذوي النفوذ الواسع بين عامة الناس ، عني مؤرخو المدرسة الاخرى ،



وهم العلماء غالباً ، بالتراجم بوصفها أحد اساليب المدرسة التقليدية القديمة ، لكنهم قصرُوا اهتمامهم على تراجم العلماء والشرفاء ، فكانت المدرستان اذن تعبران عن القوتين الاجتماعيتين السائدتين في المجتمع العربي المغربي آنذاك .

ويمكننا ان نلاحظ ان هذه الظاهرة ، ونعني بها ظاهرة المدرستين التاريخيتين ، التقليدية الشعبية ، والجديدة الرسمية ، كانت محدودة الاثر في الاقطار العربية التي ظلت بعيدة عن الحكم العثماني ، كما في الحجاز مثلاً . فقد تميزت حركة الكتابة التاريخية في هذا القطر بالتزامها الواضح بمناهج المدرسة الاسلامية القديمة ، مع تميزها بنشاط ملحوظ من حيث الحكم ايضاً ، ولاشك في ان الاحداث الجسام التي كانت تصل اخبارها الى سكان البلاد كانت تثير رغبة المثقفين في تسجيلها ، كما ان احساسهم بالاهمية الدينية المتميزة لبلادهم ، كان يحذوهم دائماً الى تسجيل اخبارها وتتبع تاريخها السابق ، فكان طبعياً ان تزدهر تقاليد مدرسة « فضائل البلدان » في ارض لها مثل هذه المكانة والقدسية ، وان تثمر سلسلة من المؤلفات التاريخية التي زاوجت ، ببراعة ، بين تقاليد هذه المدرسة والتواريخ الخاصة بالمدن والمواضع الدينية ، والتي تشمل - عادة - اخبار ما يطرأ عليها من بناء ونقض وتجديد ، خاصة وان معظم مؤرخي الحجاز - في هذه الحقبة - كانوا من فئة العلماء ، وأغلبهم كان يمتنهم مهناً دينية تتصل بخدمة الاماكن المقدسة نفسها . ومن الامثلة البارزة على هذا الاتجاه محمد بن عبد العزيز بن فهد الهاشمي (ت ٩٥٤هـ / ١٥٤٧م) في كتبه التي تناول فيها بناء المسجد الحرام والكعبة الشريفة ، وفضائل « بندر جدة » و « ووج والطائف » ومحمد

جار الله بن ظهيرة ( ت بعد ٩٦٠هـ / ١٥٥٣م ) في كتابه « الجامع اللطيف في فضائل مكة واهلها وبناء البيت الشريف » وتبرز أهمية هذا الكتاب في احتوائه - رغم اطاره التقليدي - على تاريخ لأمرأة مكة ، وصل فيه الى سنة ٩٦٠هـ ، وهو ما سنجده يزداد أهمية وسعة في اعمال المؤرخين التالين ، امثال حسين بن محمد الديار بكري ( ت ٩٩٠هـ / ١٥٨٢م ) في كتابه « تاريخ الخميس في احوال انفس نفيس » ، ففيه تاريخ للدول الاسلامية المتعاقبة ، وصولاً الى الدولة العثمانية ، وانتهاء بعهد السلطان مراد الثالث سنة ١٥٧٤م . ويعد قطب الدين النهروالي المكي ( ت ٩٩٠هـ / ١٥٨٢م ) أحد ابرز المؤرخين الذين انتهجوا هذا المنهج ، فكتابه « الاعلام بأعلام بيت الله الحرام » يشبه ان يكون دائرة معارف تاريخية - جغرافية عن مكة ، وبدلاً من ان تكون « الفضائل » اطار الكتاب ومحتواه ، غدت لاتمثل الا بعض مواده التي يغلب عليها التنوع الشديد . ويمثل عبد الملك العصامي ( ت ١١١١هـ / ١٦٩٩م ) مرحلة مهمة في تحرر كتابة التاريخ في الحجاز من بقايا تقاليد كتب الفضائل ، فكتابه « سمط النجوم العوالي في ابناء الاوائل والتوالي » يمثل تاريخاً مطرداً للدول الاسلامية ، منذ عهد الراشدين وحتى عهد العثمانيين ، مع اشارات مفصلة الى اعمال هذه الدول في تعمير المسجد الحرام ، كما انه ضم فصولاً في ذكر أئمة اليمن ، وولاية مكة ، مع بعض تراجم اعيان الحرمين ومصر والشام في القرن الحادي عشر الهجري ( ١٧م ) .

ولم تختلف مدرسة كتابة التاريخ في اليمن عن شقيقتها في الحجاز من حيث ابتعادها هي ايضا عن التأثيرات العثمانية المستجدة ، فلم

نتبين فيها ظهور مدرسة « للأجناد » مثلاً ، او أخرى « للادباء » وانما استندت في شكلها ، ومنهجها ، الى مدرسة التاريخ الاسلامي التقليدية ، وسعت الى السير على منوال رجالها السابقين ، ومن الصعب ان نميز بين الخلفيات الاجتماعية - الثقافية للمؤرخين اليمنيين ، فكلهم ينتمي الى أسر علمية قد ورثت اهتماماتها الثقافية عن آباؤها منذ أجيال ، وعلى الرغم من ان عدداً منهم كان قد تنقل بين اقطار عدة ، آخذاً عن شيوخها وعلمائها ، فان مضمون كتاباتهم كان يمينياً بحثاً ، اقتصر على ذكر الاحداث اليمنية فقط ولم يخرجوا على ذلك الا لماماً ، وحرصوا على فضائل اليمن ، وافردوا الرسائل في التاريخ لمدنه وسلالاته الحاكمة ، واذا كانت مدرسة كتابة التراجم قد استطاعت ان تخرج عن هذا النطاق الى حد ما ، بما التقطه مؤلفوها من تراجم علماء عاشوا في خارج اليمن أيضاً ، امثال عبد القادر العيدروسي ( ت ١٠٣٧هـ / ١٦٢٧م ) في ( النور السافر في اخبار القرن العاشر ) وابي علوى الشلي ( ت ١٠٩٣هـ / ١٦٨٢م ) في ذيله على النور السافر ، ومحمد باجمال ( توفي ١٠١٩هـ / ١٧٠٧م ) في ( الدر الفاخر في تراجم اعيان القرن العاشر ) فان مدرسة اصحاب كتب التاريخ العام ، كانت اكثر التصاقاً بتفاصيل اخبار اليمن ، وسبب ذلك يكمن في عزلة اليمن النسبية عن باقي اقطار المشرق العربي ، وانشغال البلاد في الصراع الدائر بين العثمانيين والزعماء المحليين . ولذا فليس غريباً ان تتسم اعمال مؤرخين عديدين منهم بالتحيز الى أحد الجانبين ، ولكن دون الخروج على الاصول العلمية للتاريخ ، منهم مثلاً عبد الرحمن بن الديبع ( ت ٩٤٤هـ / ١٥٣٧م )

في « قرة العيون في اخبار اليمن الميمون » و « العقد الباهر في تاريخ بني طاهر ، وأحمد بن فيروز ( القرن ١٠ هـ / ١٦ م ) في « مطلع النيرين في تاريخ اليمن » والموزعي ( ت ١٠ هـ / ١٦ م ) في « الاحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان » وعيسى بن لطف الله ( ت ١٠٤٨ هـ / ١٦٣٨ م ) في كتابه « روح الروح فيما حدث بعد المائة التاسعة من الفتن والفتوح » والمطهر الجرموزي ( ت ١٠٧٧ هـ / ١٦٦٦ م ) في « الدرة المضية في السيرة القاسمية » وبحيى الصنعاني في « انباء ابناء الزمن في تاريخ اليمن » وغير ذلك كثير ، كما تميزت هذه الحقبة ايضا بحركة واسعة لكتابة تاريخ « اجزاء » اليمن ، من مدن ، وموانى ، ومناطق ، وغيرها ، تعبيراً عن ظهور زعاماتها المحلية ، وادائها ادواراً في التاريخ اليمني العام ، فكان من ثمار تلك الحركة ، افراد رسائل مستقلة في تواريخ « زبيد » و « ثغر عدن » و « صيبا وجيزان » و « بندر سعاد » و « ظفار » و « المخلاف السليماني » و « الاحقاف » و « حضرموت وصنعاء » وغالباً ما احتوت هذه الرسائل على وصف الناحية ، ومامر بها من احداث ، ومن نبغ فيها من اهل العلم ، فافراد رسالة كاملة في مدينة بذاتها من شأنه ان يفسح المجال للمزاوجة بين عدد من المناهج التاريخية التقليدية ، ويمنح المؤرخ مرونة أكبر في تعامله مع تاريخها .

اما في بلاد الشام ، حيث استقرت ، منذ القرن الثامن للهجرة (١٤) م تقاليد كتابة التاريخ الاسلامي بمدارسها المختلفة ، ممثلة باعمال ابن الجزري والبرزالي والذهبي وابن الوردي والصفدي وابن حجر ، فقد ورثت فئة « العلماء » هذه الاهتمامات ، مؤكدة ، في

الحقيقة ، على كونها مجرد امتداد لاولئك السلف ، ومعبرة ، في الوقت نفسه ، عن احساس عميق بالذات في عصر اتسم بضروب من الفوضى والاضطراب . ولقد توزعت اهتمامات مؤرخي هذه الحقبة بين الاغراق في المحلية ، والتوسع في النظرة العامة ، عند كتابتهم تاريخ عصرهم ، ففي حين استفاد اصحاب الاتجاه الاول من تقاليد كتب فضائل البلدان ، وتواريخ المدن ، ليجتجوا عشرات من الكتب والرسائل المخصصة لتاريخ مدينة بذاتها ، استفاد مؤرخو الاتجاه الآخر من تقاليد مدرسة التراجم الاسلامية ، ليضعوا عدداً مهماً من الكتب والمعاجم التي ضمت تراجم الرجال النابهين في مصر والعراق والحجاز فضلاً عن بلاد الشام نفسها ، وهكذا فقد ظل مؤرخ العصر هذا موزعاً بين الانتهاء الضيق للمدينة ، والانتهاء الواسع للأمة ، فلم تظهر مؤلفات تحيط بتاريخ بلاد الشام كلها ، او حتى بتاريخ مدينتين من مدنها ، ومن اليسير ان نتلمس قوة هذه الدوافع في كثير مما وصلنا من مؤلفات العصر التاريخية ، فمؤلفات محمد بن علي بن طولون الصالحي ( ت ٩٥٣هـ / ١٥٤٥م ) وتبلغ العشرين عدداً ، تخفي وراءها رغبة شديدة ، بحفظ اخبار معالم دمشق ، وتراثها من العصر المملوكي الاخير بعد ان انقضت صفحة ذلك العصر نفسه ، فثمة كتب عن « الصالحية » و « الغوطة » و « المزة » و « قلعة دمشق » و « كهف جبريل » و « الكتيب » من معالم دمشق المهمة ، وكتب اخرى عن امراء دمشق ، وقضاها ، وعلمائها ، مثل « اعلام الورى فيمن ولى نائباً من الاتراك » ( اي الممالك المصريون ) بدمشق الكبرى ، وقد أرّخ فيه للمدينة ، من خلال ولايتها ، منذ ٦٥٨هـ وحتى عهده ، و « مفاكهة

الخلان في حوادث الزمان » وقد خصّه بما عاصره بنفسه من احداث ،  
وهكذا افانه ، سعى بشغف الى ان يسجل كل ما يستطيع تسجيله من معالم  
مدينته ، في عصر ، يؤذن « تبدل الازمان » بطيه وتركه في زاوية  
النسيان . ونستطيع ان نتلمس الرغبة نفسها ، عند محمد بن ابراهيم  
الحلي ( ت بعد ٩٧١هـ / ١٥٦٣م ) في كتابه « الزبد والضرب في  
تاريخ حلب » و « در الحبيب في تاريخ اعيان حلب » ولدى عدد من  
المؤرخين المخضرمين الآخرين ، بل ومن كان قريباً من عصرهم  
ايضاً ، امثال : محمد بن ابراهيم بن مفلح ( ت ١٠١١هـ / ١٦٠٣م )  
ونور الدين الزكاري ( ت ١٠٣٢هـ / ١٦٢٢م ) وابي الوفاء العرضي  
الحلي ( ت ١٠٠٩هـ / ١٦٦٠م ) وغيرهم ، وعلى اية حال ، فقد  
استمرت تقاليد كتابة تواريخ المدن الشامية ، لتعبر عن انتهاء ابنائها  
واعترازهم بها حتى الحقبة التالية .

هذا في حين كان الشعور الطبيعي بالانتماء الى « الأمة » يحدو  
بعدد من المؤرخين الى جمع كل ماتصل اليه ايديهم من تراجم العلماء  
والادباء العرب بغض النظر عن انتهاءات اصحابها المحلية ، تأكيداً على  
وحدة الثقافة العربية وشموليتهما ، وفي وسعنا ان نعد الحسن البوريني  
الدمشقي ( ت ١٠٢٤هـ / ١٦١٥م ) في كتابه « تراجم الاعيان في ابناء  
الزمان » ونجم الدين الغزي ( ت ١٠٦١هـ / ١٦٥١م ) في « الكواكب  
السائرة في اعيان المائة العاشرة » وذيله المسمى « لطف السحر » وعبد  
الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي ( ت ١٠٩٨هـ / ١٦٧٩م ) في كتابه  
الكبير « شذرات الذهب في اخبار من ذهب » ومحمد امين المحبي ( ت  
١١١١هـ / ١٦٩٩م ) في « خلاصة الاثر في تراجم اهل القرن الحادي  
عشر » نماذج حية على هذا الاتجاه .

وكان للاوضاع السياسية - الاجتماعية الخاصة التي عاشها لبنان في تضاعيف القرن الحادي عشر الهجري ( ١٧م ) فضلاً عن تركيبه الاجتماعي ، اثر مهم في اتجاهات كتابة التاريخ فيه ، ويتمثل ذلك الاثر جلياً في كتابة الشيخ أحمد بن الخالدي في سيرته المفصلة لأمير لبنان القوي فخر الدين المعني ، فقد زاول فيه ، بكفاءة ، بين تاريخ الأمير الشخصي ، وتاريخ لبنان العام ، مرتباً أحداثه على وفق الطريقة الحولية التقليدية ، وهو في الحقيقة يعبر عن رأيه في تمثل الأمير لشخصية بلده في محاولاته للتخلص من السيطرة العثمانية ، فلا يكاد القارئ يميز ان كان يقرأ سيرة لفرد ، ام تاريخاً لمجموع ، وعلى اية حال فان هذا الاتجاه ، شهد تبلوراً أشد في اعمال المؤرخين التاليين الذين قبض لهم ان يشهدوا محاولات استقلالية أخرى ، ليس في لبنان فحسب ، وانما في الاقطار العربية التي شهدت ظهور زعماء اقوياء عملوا - بدرجات متفاوتة - على التخلص من الهيمنة العثمانية المركزية .

ففي الخليج العربي مثلاً ، حيث فرضت اتجاهات الكتابة التاريخية العمانية تقاليداً في شطر واسع مما كان يعد من اعمال عمان يومذاك ، اقتصر المؤرخون ، على وفق هذه التقاليد ، على العناية بتاريخ عمان وحدها ، وكان الاطار العام لكتابات اولئك المؤرخين هو الامامة ( بوصفها تمثل السلطة الحاكمة في البلاد ابان ذلك العهد ) فكتبوا في سير الائمة ، واحداً ، فواحداً ، او افردوا رسائل كاملة في تاريخ احدهم ، وتناولوا من خلال هذا الاطار تاريخ عمان نفسه ، وبخاصة تاريخ قبائلها وهي القوة الاساسية في المجتمع . وقد طغى هذا المنهج على جميع آثار الحقبة التاريخية ، فخلت كتب المؤرخين من اي اهتمام بما كان يجري خارج عمان ، بوصفه يقع خارج نطاق سلطة



الائمة ، ولعل من ابرز النماذج التي عبرت عن تقاليد هذا المنهج ، عبد الله بن خلفان بن قيصر ( القرن الحادي عشر الهجري / ١٧ م ) في كتابه « سيرة الامام ناصر بن مرشد » فقد سجل فيه ، بتوجيه من بعض العلماء ، سيرة الامام ناصر البعري ( ١٦٢٤ - ١٦٤٩ ) مؤسس دولة البعارة في عمان . وعلى الرغم مما حفلت به سيرة هذا الامام من اعمال مقاومة وتحدٍ للسلطات البرتغالية في الخليج العربي ، فان الكتاب نفسه جاء قليل الاكثراث بها ، اتباعاً لتقاليد التاريخ العماني الذي لايهم الا بما هو داخل في نطاق الائمة على مذكرنا .

وفي اليمن ، ادى جلاء العثمانيين عن البلاد ، الى اختفاء الكتابات التاريخية التي تجعل من الغزو العثماني والادارة العثمانية محوراً لها ، واستقطبت اعمال الائمة الزيدية وحدهم معظم اهتمامات المؤرخين اليمنيين على نحو ملفت للنظر ، وهو ما ادى الى وقوع اولئك المؤرخين في نوع من العزلة ، فلم يؤرخوا شيئاً يجري خارج بلادهم ، واقتصروا على الاخبار الداخلية مادة لكتابتهم . ومن ناحية اخرى فإن قسماً منهم جعل من سيرة الامام اطاراً لتاريخ اليمن كلها في عهده ، نظير ما فعله المؤرخون العمانيون المعاصرون ، فكتب عبد الله بن علي الوزير ( ت ١١٤٧ هـ / ١٧٣٥ م ) « طبق الحلوى » ليضم احداث اليمن من سنة ١٠٤٦ هـ الى ١٠٩٠ هـ ، وكتب شرف الدين الاهنومي ( ت بعد ١١٦١ هـ / ١٧٤٨ م ) كتابين اولهما في سيرة الامام المنصور ( ١١٣٩ - ١١٦١ هـ ) وثانيهما في سيرة الامام المتوكل ، ومثله فعل محسن بن الحسن ( ت ١١٧٠ هـ / ١٧٥٦ م ) اذ وضع نحو ستة كتب في تاريخ اليمن ، توزعت مناهجها بين الطريقة الحولية ، وسير الائمة .

وكتب علي بن محمد العابد ( ت ١١٨٩ هـ / ١٧٧٥ م ) كتاباً في « تاريخ الائمة السادة » يغطي تاريخهم في القرن الثاني عشر الهجري ( ١٨ م ) وغير ذلك .

ونظراً لانعزال اليمن النسبي ، ابان هذا العهد ، عن سائر اقطار العروبة ، فقد اقتصرت مدرسة التراجم والسير على العلماء والادباء اليمنيين اذ لم يكن من اليسير الاتصال بغيرهم ، ومعظم ماتخلف عن هذه المدرسة ، ابان الحقبة المذكورة ، كان رسائل مفردة في سير بعض مشاهير الاولياء والصالحين وانسابهم ، واغلبها مما كتبه ابناؤهم ، او بعض ذوي قرباهم ، او المتأثرين بطريقتهم .

## ٢

اتسمت الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للوطن العربي ابان اواسط العصر العثماني ، اي في القرن الثامن عشر واوائل القرن التالي ، بتغيرات جسيمة كان لها تاثيرات واضحة على مجمل الحركة الفكرية في اقطار الوطن العربي ، وبخاصة على حركة كتابة التاريخ . فقد ادى نمو الطبقة التجارية في المدن الى ازدهار نسبي لدور المدينة الاجتماعي والاقتصادي ، في الوقت الذي ظهرت فيه الاسر المحلية الحاكمة ، التي اتخذت من المدن النامية مداراً لممارسة سلطاتها السياسية المحلية ضمن الاطار العثماني المتراخي . ان ظهور الاسر الحاكمة ، ونمو المدن ، ادى الى تضيق المسافة بين المدرستين التاريخيتين السابقتين ، وكلما زادت تلك الحركة الاجتماعية ، قلت الفوارق بين المدرستين حتى يمكن القول بأن العصر العثماني الثاني ، وهو الذي شغل القرن الثامن بأكمله ، وشطرا من

القرن التاسع عشر كان حقبة توحد للتيارات التاريخية السابقة في تيار واحد تقريباً ، اوفي تيارات متقاربة ، ذات سمات وخصائص مشتركة . فلم تعد هناك مدرسة مستقلة بالعلماء ، ومدرسة خاصة بالشعراء والادباء ( كما في العراق ) او مدرسة خاصة بالاجناد ( كما في مصر ) او برجال الجيش ( كما في الجزائر ) وانما حدث اندماج تدريجي بين الاتجاهين ، سببه اندماج الفئات المختلفة في تيار الحكومات المحلية الناشئة ، وحملها لروح المدنية العربية النامية .

ففي مصر ، كان ظهور احمد جليبي بن عبد الغني المصري ( ت ١١٥٠هـ / ١٧٣٧م ) ثمرة تطور سابق نحو التقريب بين طرائق مدرستي العلماء والاجناد في كتابة التاريخ ، اذ جاء كتابه « اوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات » دقيقاً في رصده الاحداث من ناحية ، مفعماً بالحياة من ناحية اخرى ، حرص فيه على ذكر مصادره ، واسماء رواته ، واهتم بتقصي الحقائق بنفسه ، مرتباً ذلك كله في اطار التواريخ التي سبق ان خلفتها مدرسة العلماء ، ولكن كتابه جاء ، خلافاً لأكثرهم ، يعبر عن اهتمامات اكثر سعة بمناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وتسجيل صور ماكان يجري في مدينته خاصة من مظاهر يومية ، فقد تكلم فيه عن فتن الينكجيرية ، وزيادة نفوذ المماليك ، وماكان يجري بينهم من صراعات ، ولم يفته ان يسجل مظاهر ثرائهم ، وان يتطرق الى انواع الضرائب ، واخبار الاوبئة والكوارث ، وتفاصيل مهمة من حياة الشعب في عصره .

على ان ظهور عبدالرحمن الجبرتي ( ت ١٢٤١هـ / ١٨٢٥م ) كان ايذاناً بانتهاء الفتور بين مدرسة العلماء ومدرسة الاجناد ، اذ لم

يتردد الجبرتي في اعتماد مؤلفات رجال الاجناد التاريخية في كتابه (عجائب الآثار) رغم علمه بأنها (ركيكة التركيب مختلفة التهذيب والترتيب ، وقد اعترأها النقص في مواضع من خلال بعض الوقائع) . وفي رأينا فان كتاب الجبرتي جاء تأليفاً حقيقياً بين تقاليد المدرسة الحولية الاسلامية في كتابة التاريخ المتضمنة وفيات الاعلام في كل سنة ، وبين المدرسة التاريخية الشعبية التي اثرت عن الاجناد ، فأخذ من الاولى منهجها المنضبط والملتزم بدقة التواريخ ، واخذ عن الثانية حيويتها وتسجيلها بألوان الحياة الخلافة في عصره . فهو لا يقتصر في تراجعه على كبار الاعيان والشخصيات البارزة ، بل يترجم لكثير من الباعة واهل السوق وارباب الحرف والمتصوفة والمتدروشين والمجاذيب ومدعي النبوة ، وهو يذكر اسعار الغلال واللبن والسمن . . الخ ويشير الى الاويثة والطواعين والامراض ، فجاء كتابه هذا صورة مفصلة دقيقة للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في عصره ، حتى عد « اعظم تواريخ مصر في القرنين الثاني عشر والثالث عشر » ( دائرة المعارف الاسلامية ، مادة جبرتي ) على ان هذا النهج الذي بدأه الجبرتي لم يستمر - بصفة مطردة - لدى معاصريه ، فقد ظل مؤرخون مثل الشيخ عبد الله الشرقاوي ( ت ١١٥٧هـ / ١٨١٢م ) في كتابه « تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الولاة والسلاطين » والشيخ اسماعيل الخشاب ( ت ١٢٣٠هـ / ١٨١٥م ) في تاريخه « لحوادث وقعت بمصر » و خليل الرجبي ( ت بعد ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م ) في تاريخه لمحمد علي ، يسرون - بوجه عام - ضمن الاطار التقليدي الذي شاع في اوائل العصر العثماني ، وهو الاطار الذي يُعد صورة باهتة من أعمال

المؤرخين العرب في القرون الوسطى .

اما في العراق ، فقد تجلت ظاهرة اندماج مدرستي الكتابة التاريخية في عهد المماليك ( ١١٦١ - ١٢٤٧ هـ / ١٧٥٠ - ١٨٣١ م ) ففي هذا العهد تكونت اول حكومة محلية ذات استقلال ذاتي ، وشخصية متميزة ضمن العلماء والادباء على نحو ضيع الفروق السابقة بينهما .

وكان طبيعياً ان ينعكس أثر هذا « التوحد » في قيادة الحياة الفكرية على مجال الكتابة التاريخية ، فلم يجد العلماء بأساً في كتابة تواريخ معاصريهم من الولاة المحليين الذين ينتمون الى اسر عراقية ، بصفتهم زعماء وطنيين لا بصفتهم موظفين عثمانيين ، ولعل ابرز الامثلة على ذلك ما قام به محمود بن عثمان الرحبي ، وكان مفتياً ، من تسجيل لسيرة والي بغداد سليمان باشا ، وأحمد باشا ، تخليداً لمآثرهما في التصدي للقوات الايرانية سنة ١١٤٥ هـ / ١٧٣٦ م في كتابه « بهجة الاخوان في ذكر الوزير سليمان » ، والسيرة المفصلة التي كتبها عثمان بن سند البصري الوائلي لوالي بغداد الشهير داود باشا بعنوان « مطالع السعود بطيب اخبار الوالي داود » والكتاب الذي وضعه عبد الرحمن بن عبد الله السويدي البغدادي في سيرة الوزيرين حسن باشا وابنه أحمد باشا ، بعنوان « حديقة الزوراء في سيرة الوزراء » ، ومن الواضح ان اولئك المؤلفين نجحوا ، في مؤلفاتهم هذه ، في كتابة « السيرة السياسية » لترجميهم ، لتحل الى جانب « السيرة الدينية » التي كانت شغل « العلماء » في الحقبة السابقة ، على ان الكتابة في السيرة السياسية تتجاوز ، بطبيعة الحال ، رصد مراحل حياة صاحبها ، الى تسجيل

تفاعله بالاحداث السياسية الجارية في حياته ، ومن هنا فقد استدعت الكتابة في مثل هذا النوع من السير ، اقتراباً اكثر من فنون الكتابة التاريخية ، فحاول عثمان بن سند ان يزاوج بين سيرة داود باشا وحوليات الاحداث الجارية في عهده ، متخذاً من الاولى اطاراً لعمله ، ومن الثانية منهجاً له ، فكتب بذلك حوليات العراق للحقبة الممتدة من سنة ١١٨٨هـ / ١٧٧٤ الى سنة ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م ، وهي الحقبة التي عاش فيها مترجمه . ورتب عبد الرحمن السويدي احداث العراق على السنين ابان النصف الأول من القرن الثامن عشر ، من خلال سيرة والي بغداد حسن باشا وأحمد باشا .

بيد انه اذا كانت « السيرة » هي اطار اعمال اولئك نفر من المؤرخين ، فان تاريخ « المدينة » كان مضمونها الحقيقي ، فاكتساب اصحاب السير من الولاة والحكام اهميتهم من المدن التي كانوا يحكمونها ، يعني ان تكون « المدينة » ، بنشاطاتها السياسية والاجتماعية والثقافية ، مادة تلك السيرة ومحتواها ، و « بهجة الاخوان » و « مطالع السعود » و « حديقة الزوراء » تؤرخ حقبة مختلفة ، ولكن لمدينة واحدة ، هي بغداد . واذا كان اولئك المؤرخون قد تطرقوا الى احداث كانت تجري خارج نطاق المدينة ذاتها ، فذلك لان بغداد كانت آخذة باستعادة نفوذها السياسي والحضاري على انحاء مختلفة من العراق ، مما جعلها تؤلف واباها نسيجاً واحداً من الاحداث المتشابكة . وفي الجملة ، فان اهتمام المؤرخين كان يزداد بما يجري حولهم كلما مارست مدنها تأثيراً أقوى وأوسع على المناطق الأخرى . ونجح احد المثقفين العراقيين الذين تولوا بعض المناصب الرفيعة

في القسطنطينية وهو أحمد واصف بن حسن الخربوطي الأصل ، في ان يتولى كتابة التاريخ العثماني بصفة رسمية مدة تقرب من نصف قرن ، فألف كتابه « محاسن الآثار وحقائق الأخبار » بالتركية ليحوي اخبار السنين ١١٥٦ - ١١٨٨ هـ / ١٧٤٣ - ١٧٧٤ م ، ثم الحقه بذييل يسجل احداث السنين ١١٩٦ - ١٢٠٠ هـ / ١٧٨١ - ١٧٨٥ م وآخر يصل بتاريخه الى سنة ١٢٠٩ هـ / ١٧٩٤ م . ورغم ان مجال الكتاب هو « الدولة العثمانية » الا انه جاء حافلاً باخبار وطنه العراق خاصة ، واورد فيه نصوص جملة كبيرة من المراسلات الرسمية وفرمانات تعيين الولاة وعزلهم وما يتصل بذلك من تقارير مرفوعة الى الباب العالي حول بعض شؤونه آنذاك .

وتتبع هذه التواريخ الطريقة الحولية ، فهي اكثر مناسبة لطبيعة عمل المؤرخ الرسمي الذي يدون مايتجمع لديه من معلومات ووثائق أولاً بأول . ورغم ان غاية اي من هذه التواريخ هي تسجيل احداث حكومة ولاية بذاتها ، فان تشابك العلاقات والمصالح بين الولايات العراقية ، من ناحية ، وبين هذه الولايات والاقطار المجاورة ، قد دفع بالمؤرخ الرسمي الى تتبع احداث تلك الاقطار وتوضيح مايتصل منها بأوضاع العراق ، مرتبة بحسب السنين . وفي الواقع فان هذا المؤرخ استفاد من الطريقة الحولية الاسلامية الا انه استغلها لكتابة تواريخ رسمية ، ضمن اطار « مدن » او « سير ولاة » بعينهم .

ويمكن القول ، بوجه عام ، بأن تقاليد الطريقة الحولية هذه بقيت ذات ثقل مؤثر على حركة كتابة التاريخ في الموصل ، حيث نبغ ياسين بن خيز الله الخطيب العمري ( ت بعد ١٢٣٢ هـ / ١٨١٦ م )



فقد جاء كتابه « الدر المكنون في المآثر الماضية من القرون » تاريخاً مرتباً على السنين ، يتدنى من السنة الاولى للهجرة وحتى سنة ١٢٢٦هـ / ١٨١١م ، حاوياً فيه احداث العالم الاسلامي في عهده ، مع تركيز خاص على احداث الموصل والعراق . ومثله كتابه « الآثار الجلية في الحوادث الارضية » الذي تناول فيه ، على السنين ، تاريخ الدول الاسلامية منذ الهجرة وحتى عام ١٢٠٩هـ / ١٧٩٤ . وكتاب « عمدة البيان في تصارييف الزمان » و « غرائب الأثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر » الذي اقتصر فيه على اخبار ما عاصره من احداث ، سواء ما وقع منها في العراق ام في الاقطار الاخرى ، متسماً بذلك مما كانت تنقله القوافل ، ويأتي به الرحالون ، وما يصل اليه علم المسؤولين في مدينته .

وكان تقريب بعض الولاة للمؤرخين وتكليفهم بكتابة تواريخ حكمهم ، يشكل خطوة مهمة باتجاه ايجاد « مؤرخ رسمي للدولة » حتى يمكن القول بان جميع الكتب التي ذكرناها ، وهي التي الفت بطلب مباشر من اولئك الولاة ، كانت تمثل وجهات نظرهم من الاحداث ، بدرجات متفاوتة . ولكن هذا يعني ايضاً ان المؤرخ لم يعد يكتب عن الدولة على انها شيء خارج عنه ، وانما غدا يكتب عنها من داخلها ، فيطلع على معلومات لاتتاح لغيره ، وينقل من وثائق لاتباح للآخرين ، وبضمنها مراسلات سرية مع دول اجنبية ، وفرمانات سلطانية ، ومحادثات مكتومة ، وهو أمر كان من شأنه فسح المجال للمؤرخ لاستخدام « مصادر معلومات » جديدة متنوعة ، وبخاصة الوثائق والمستندات الرسمية ، ففي « حديقة الزوراء » نبذ ومعلومات

عديدة استندت الى مثل هذه الوثائق ، او اجتزئت منها ، وفي « مطالع  
السعود » تسجيل دقيق للوثائق المتبادلة بين حكومة المماليك في العراق  
وزعامة الوهابيين في نجد .

ويمكننا ان نعد كتاب « دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد  
الوزراء » للشيخ رسول حاوي الكركوكلي ( ت ١٢٤٠ هـ / ١٨٢٤ م )  
خير أنموذج على هذه المؤلفات التاريخية شبه الرسمية ، ورغم ان  
الكركوكلي صرح في مقدمة كتابه بأنه حذافيه حذو كتاب « كلشن  
خلفا » لمرتضى نظمي زاده البغدادي ، الا ان منهج كتابه جاء اكثر  
اتقاناً ، ومصادره اكثر تنوعاً ، مما أوضح مدى مالخو كتابة التاريخ من  
تطور في العراق في مدة زادت على القرن قليلاً ، ولقد صرح هو  
بمصادره فقال « مستعيناً بما عثرت عليه من النسخ لدى بعض  
لشخصيات التي يعتمد عليها ، وتلك التي تناولت بالبحث وقائع  
للوزراء لمدة سنتين او ثلاث وبعضها لمدة عشرين او اربعين سنة ، ولم  
اكتف بذلك بل رحت ابحت في السجلات الرسمية وأقابلها معها .  
واستطعت تحري الاخبار التي يركز الى صحتها من افواه الاشخاص  
الذين واكبوا اصحابها من الوزراء الذين لم يتيسر لهم تدوين ما قاموا به  
من أعمال لسبب مشاغلهم . » فجاء الكتاب موثقاً بالمصادر الرسمية  
للأخبار ، حافلاً بعدد من نصوص الوثائق الرسمية ، وبخاصة  
المرسلات المتبادلة بين حكومة المماليك في العراق وحكومة ايران ، مما  
لا يتصور ان يطلع عليها مؤرخ بجهوده الذاتية وحدها ، معزراً ذلك  
كله بعدد كبير من المعلومات المستمدة من مقابلات شخصية  
للمعاصرين . وليست لدينا فكرة واضحة عن هذه الرسائل التاريخية

التي يشير اليها الكركوكلي والظاهر انها من نوع ( دفاتر الاجناد ) التي اعتمدها الجبرقي في العهد نفسه تقريباً ، اما السجلات التي يشير اليها فقد فقدت هي ايضا نتيجة غرق السراي سنة ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م ، ويبدو انها كانت تتضمن نسخاً من المكاتبات الرسمية ، ورغم ان الكركوكلي كان من موظفي سراي الممالك . الا انه يبدو لنا اكثر تمثيلاً لوجهة النظر العثمانية الرسمية ، وبخاصة عندما تختلف هذه النظرة عن موقف الممالك انفسهم .

ويختلف كتاب عثمان بن سند ( مطالع السعود بطيب اخبار الراي داود ) عن سابقه بأنه يبحث تاريخ العراق من خلال سيرة والي بذاته . فهو اذن توفيق بين فن كتابة السيرة ، وفن تاريخ الحوادث على السنين . ورغم اهتمامات المؤلف بالسياسة الخارجية للولاية ، فاننا نجله مهتماً ، اكثر من الكركوكلي ، بأخبار القبائل والريف ، ولا شك ان بيئة القبلية الاولى لها اثر في هذا الاهتمام ، فضلاً عما كانت تمثله القبيلة من ثقل في سياسة ولاية بغداد آنذاك . ويعد ابن سند خير ممثل لوجهة النظر المملوكية ، وهو بذلك اكثر صدقاً من رسول الكركوكلي في التعبير عنها ، وتعكس مؤلفات ابن سند الاخرى اهتماماته بالتراجم والسير ، فقد ألف كتاباً في سيرة الشيخ خالد النقشبندي ، وآخر في سيرة احد اعيان الكويت ، ضمنه تراجم نحو خمسين رجلاً من اعيان البصرة والبحرين والكويت ونجد .

ويعد عبد الرحمن السويدي ( ت ١٢٠٠هـ / ١٧٩٥م ) اكثر المؤرخين العراقيين تمثيلاً لوجهة نظر سكان المدن العراقية ، وبخاصة بغداد ، ورغم انه ألف كتابه ( حديقة الزوراء ) بطلب من احدى نساء

الممالك ، ليكون سيرة للوالين حسن باشا وأحمد باشا مؤسسي نظام  
الممالك ، فانه بسط فيه اخبار بغداد وفصل فيها تفصيلاً كثيراً ،  
واعتمد على مشاهداته ومسموعاته ومقروءاته ( ولم يذكر اسماءها )  
ورتب كل ذلك على السنين . بيد ان نظرتة للقبائل جاءت - بوجه عام -  
سلبية ، كنظرة الطبقة الوسطى في المدن اليها آنذاك . ويظهر السويدي  
اكثراً تمثيلاً لمشاعر وأماني هذه الطبقة في كتابه الآخر ( حوادث بغداد  
والبصرة ) حيث لم يهتم بإبراز دور الممالك او السلطة المركزية العثمانية  
قدر اهتمامه باظهار دور القيادة البغدادية فهو بذلك قد رسم صورة حية  
لدور الشعب في حقبة حرجة من تاريخ العراق الحديث على نحو لم يكن  
يظهر واضحاً في كتابه السابق . .

على ان ظهور مدرسة المؤرخين الرسميين ، على اختلاف  
اهدافها لم يحجب مدارس الكتابة التاريخية الشعبية الاخرى ، واهمها  
مدرسة العلماء ، فقد كتب هؤلاء في سيرة النبي ( ﷺ ) والائمة ، وفي  
تراجم رجال الحديث ، وتراجم مشايخهم ، بل كتب بعضهم سيرته  
الذاتية ، وهي احدى الظواهر الجديدة ، لعل من ابرز نماذجها كتاب  
محمد بن آدم الكردي ( ت ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م ) المسمى ( سلسلة  
الذهب ) في تاريخ حياته ، وكتب آخرون تواريخ مستقلة لمدين  
العراق ، فألف ابن الغملاس ( كان حياً سنة ١٢٤٦هـ ) كتاباً في تاريخ  
البصرة ، رتبته على تسلسل الولاة ، وألف محمد امين السويدي ( ت  
١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م ) كتاباً في قبائل العرب .

وعلى اية حال فقد ظل اعتماد المصادر القديمة محدوداً في كتابة  
التاريخ ابان هذه الحقبة ، فمصادر ياسين العمري في تاريخه لأحداث

القرون الماضية التي اوردها في كتبه العديدة لم تزد على بضعة كتب ذكر اسماءها في مقدمات بعض مؤلفاته ، وهي عند محمد أمين السويدي ، في كتابه « سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب » لم تزد على مصدر واحد ، اعاد ترتيب مادته التاريخية على هيئة جديدة . ولانشك في ان عدم توفر المصادر التاريخية الكافية لأولئك المؤرخين ، بسبب ندرتها وتناثرها في الخزائن ، كان مسؤولاً عن قلة عنايتهم - نسبياً - بالبحث في تاريخ العصور الماضية ، وانصرفهم الى تدوين احداث عصرهم . وربما كان تفضيل الكتابة ضمن مدرسة « التراجم » على الكتابة على وفق مدرسة « الحوليات » رغم قوة تقاليد الاخيرة ، يعود الى هذا السبب نفسه ، فالاتصال المباشر بالمعاصرين ممكن دائماً ، اما اعتماد مصادر التاريخ القديمة المخطوطة واستخراج مادة البحث منها ، فأمر يصعب تيسره غالباً ضمن ظروف الخدمات الثقافية ، والمكتبية منها بخاصة ، ابان تلك الحقبة . وهو أمر كان يسبب - ان تيسر - عيوباً جمة مثل اخطاء النقل ، وكثرة التصحيفات في اسماء الاعلام والاماكن ، والالتباس في هويات المترجمين .

على ان هذه الحقبة ، شهدت - ولو في اواخرها - اهتماماً متزايداً باعتماد الوثائق الرسمية ، وخاصة في كتب التاريخ الرسمي ، او المؤلفة بطلب من الولاة ، على ماسبق بيانه ، حتى اصبح ادراج الوثائق ، او - على الاقل - مقتطفات منها في كتب التاريخ ، أمراً مألوفاً من شأنه تعزيز سائر الروايات والاخبار التي يوردها المؤلف عن حادثة ما ، وهي ظاهرة ستجد انتشاراً أوسع في المرحلة التالية من العصر العثماني .

وسجلت كتابة التاريخ في الحجاز فتورا ملحوظا بعد ان انقضت صفحة المؤرخين الاوائل من اهل القرن السابع عشر ، فلم نجد بين ايدينا الا رسائل متفرقة في اخبار مكة المكرمة والمدينة المنورة ، مثل كتاب ( منائح الكرم باخبار مكة والحرم ) للسنجاري (و نتيجة الفكر في اخبار مدينة سيد البشر ) لزين العابدين محمد الخليفة العباسي ، و ( فضائل عبد الله بن عباس وفضائل الطائف ) و ( دور الفوائد المنظمة في اخبار الحاج وطريق مكة المعظمة ) لعبد القادر الانصاري . ورغم قلة معلوماتنا عن حيوات اولئك المؤرخين فمن الواضح انهم من طبقة العلماء ، او من الذين تتصل حياتهم بخدمة الحرمين الشريفين وبخدمة الشرفاء من امرائها ، ويبدو ان تواريتهم مزجت بين طريقة كتب فضائل المدن الاسلامية وكتابة التواريخ المستقلة للمدن ، بمعنى انهم مزجوا بين الاسلوب التقليدي في كتابة الفضائل ، والاهتمامات الجديدة بتطور المدينة العربية في العصر الحديث .

اما فيما يتعلق بأقطار المغرب العربي ، فقد ادى انتهاء عهد الغزوات الاوربية لهذه الاقطار ، وضعف دور التحدي الخارجي ، الى فسح المجال للتفاعلات الاجتماعية الداخلية الناجمة عن صعود القوى الجديدة ، وبخاصة الاسر الحاكمة ، ووضع الطبقة التجارية في المدن وعلاقاتها بالولاة العثمانيين ، للتأثير على حركة كتابة التاريخ بوجه عام .

ففي طرابلس مثلا ، نشط ظهور اسرة القرمانليين الحاكمة فيها عملية الكتابة التاريخية ، فبتكليف من بعض ولاة هذه الاسرة كتب

محمد بن غلبون وهو اهم مؤرخ من ليبيا في العصر العثماني ، كتابه ( التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الاخبار ) جمع فيه اخبار طرابلس منذ الفتح الاسلامي الى عهد القرمانليين ، على طريقة تسلسل الحكام والولاة لا على الطريقة الحولية ، واهتم فيه بأخبار الفتن والحروب والمجاعات فكان كتابه هذا دليلاً على ما بلغته طرابلس في العهد القرمانلي من اهمية سياسية وتجارية خاصة .

اما في تونس ، حيث استقرت تقاليد المدرسة التاريخية الاسلامية فقد تنوعت موضوعات الكتابة التاريخية تبعاً للتغيرات الاجتماعية الجديدة ، بيد ان اهتمامات المؤرخين التونسيين لم تقتصر على تاريخ قطرهم فحسب ، بل تعدتها في البحر المتوسط ، بل نجد استطرادات متعددة في مؤلفات التونسيين في تاريخ المشرق العربي ، حتى انه يمكن القول بان اولئك المؤرخين هم اكثر مؤرخي المغرب اهتماماً بتاريخ المشرق ، ففي كتاب ابن دينار الرعيني ( ت ١١٠هـ / ١٦٩٨م ) المعنون ( المؤنس في اخبار افريقيا وتونس ) يمتد اهتمام المؤلف ليشمل شمالي افريقيا بعامه ، ونجد في كتاب محمد بن السراج ( الحلل السندسية في الاخبار التونسية ) تاريخاً لشمالي افريقيا حتى القرن الثامن عشر مع عرض لتاريخ الدولة العثمانية في المشرق . اما من ناحية المنهج ، فقد برزت لنا في هذه الحقبة مدرسة متميزة في الكتابة التاريخية مزجت بين اعتماد وحدة الموضوع ، كالدولة ، او الولاية ، او الحدث المعين ، والطريقة الحولية ، وهذا ما نلاحظه في كتابة ابن السراج مثلاً حيث عرض لتاريخ الدول المتعاقبة بوصفه وحدات موضوعية تنقسم بدورها الى عهود حكم الولاة بوصفها

وحدات اصغر ، دون ان تتخلى عن ترتيب الاحداث المهمة بحسب السنين ، فهو اذن توفيق بين المدارس الاسلامية الثلاث ، ونلاحظ هذا التوفيق ايضا في مؤلف حسين خوجة الحنفي ( ت ١١٩٦هـ / ١٧٨١م ) ( بشائر اهل الايمان في فتوحات آل عثمان ) فرغم ان موضوعه هو التاريخ العسكري للدولة العثمانية في البحر المتوسط ، فانه ضمنه تراجم عدد من التونسيين وغيرهم ممن اسهم في تلك الاعمال ، فهو مزيج بين مدرسة التاريخ بحسب الموضوعات وبين مدرسة التراجم الاسلامية التقليدية .

وشهدت كتابة التاريخ في المغرب الاقصى ، ابان القرن الثامن عشر ، آخر المحاولات المغربية الكبيرة لكتابة تاريخ العالم الاسلامي على وفق اساليب المدرسة الاسلامية التقليدية ، الا ان هذه المحاولات جاءت باهتة نسبيا بسبب ان مؤلفيها كانوا امتدادا لطبقة مؤرخي البلاط المغربي ، وهي الطبقة التي كان أغلب رجالها من موظفي قصر السلطان المغربي ، فرغم التزام المؤرخين المغاربة بالطريقة الجولية في كتاباتهم ، وطول نفسهم الواضح في الكتابة المفصلة واتخاذ بعضهم بدء الخليفة بداية تواريخهم تقليداً للتواريخ الاسلامية المتقدمة فان روح الكتابة التاريخية بقيت حبسة قصور السلالات الحاكمة وأحسن ما فيها عادة هو الجزء الذي يتصل بحياة السلطان في وقت كتابة المؤلف لكتابه او الجزء المتصل بخلفائه المباشرين بعده، الذين تتوفر لدى المؤرخ عنهم معلومات حسنة . ولعل كتاب محمد بن الحاج محمد المعروف بالافرائي المعنون ( نزهة الحادي باخبار ملوك القرن الحادي ) يعد نموذجا جيدا لهذا الاتجاه ، فهو رغم تغطيته زمنا مدة قرنين ، الا ان تاريخه لم يكن



الا تاريخاً لأسرة الأشراف السعديين الحاكمة في المغرب وتتجلى هذه الطريقة لدى مؤرخين آخرين في القرن التاسع عشر سوف نتحدث عنهم فيما بعد .

اما في الجزائر ، حيث لم تكن « الدولة » تمثل القوة الرئيسية في المجتمع ، وانما تشاطرها قوى وزعامات شعبية لا تقل أهمية ، فقد توزع اهتمام المؤرخين بين هذه القوى جميعاً ، فضلاً عن الاهتمام بالظاهرة الاستعمارية الاوربية التي أخذت تفرض ثقلها على الحياة اليومية في ذلك العهد . وتبرز اعمال محمد بن احمد الجليلي المعروف بأبي راس الناصري ( ١٢٣٩هـ / ١٨٢٣م ) نموذجاً لهذه الاهتمامات التقليدية والجديدة ، فهذا المؤرخ الذي عاصر الجبرتي ، وربما التقى به ، أرخ للقوى السياسية - الاجتماعية جميعاً . ففي كتبه « ذيل القرطاس في ملوك بني وطاس » و « الزمردة الوردية في الملوك السعدية » و « العزالمين في ذكر ملوك بني مرين » تاريخ « للدولة » المغربية : ظهورها ونموها واضمحلالها . وفي كتابه « الوسائل الى معرفة القبائل » و « القصص الفتانة في ذكر البربر وزيقاته » تاريخ « للقبيلة » المغربية : صلاتها ، وانتشارها ، وفي كتابه « مروج الذهب في نبذة من النسب » تاريخ اشراف المغرب وفي « درء الشقاوة في حروب درقاوة » أخبار ما آل اليه امر بعض زعامات الطرق الصوفية في المغرب من تردّد . اما الظاهرة الاستعمارية فهو وان لم يشهد الاحتلال الفرنسي اذ توفي قبله بسنوات قلائل ، الا انه تنبأ - فيما يبدو - به ، فكتب « اقوال التأسيس عما وقع وسبق مع الفرنسيين » . ولم يكن ابوراس بعيداً عن الاهتمام بتاريخ « المدينة » الجزائرية ، فكتب عن « وهران » و « الجزائر » وغيرها .

شهد القرن التاسع عشر بداية ظهور حركات جديدة في مجال الكتابة التاريخية على صعيد الوطن العربي عامة . وقد لعبت المؤثرات الجديدة دورها في هذه الحركات ، وكان الانفتاح على اوروبا في اقطار شمالي افريقيا ، وظهور الدعوة الوهابية في نجد وعودة الحكم العثماني المباشر الى العراق مع تزايد النفوذ الاجنبي فيه ، من المؤثرات السياسية والحضارية المهمة في هذا المجال . كما كان لظهور الطباعة والصحافة وازدياد انتشار الكتب والتقدم الواسع في علم الآثار وما نجم عنه من زيادة في معلومات المؤرخين العرب عن بلادهم ، واشتداد الوعي العربي ، وتميز الشعور القومي عن الشعور الاسلامي المرتبط بالجامعة العثمانية ، أثره الفكري في تشجيع حركة التأليف التاريخي ، فاذا اضفنا الى ذلك كله ان البواعث التقليدية القديمة في كتابة التاريخ لم تكن قد توقفت بعد ، لاح لنا تنوع الموضوعات التاريخية في هذه الحقبة وتعدد مدارس الكتابة والتأليف .

ولان شك في ان رائد الكتابة التاريخية الحديثة في مصر ، وأقطار المشرق العربي بوجه عام ، هو رفاعة رافع الطهطاوي ، واذا كان الجبرتي يمثل المدرسة التاريخية في القرن الثامن عشر ، فان الطهطاوي يمثلها بحق في القرن التاسع عشر ، فلقد ادى اطلاعه الواسع على المصادر التاريخية الفرنسية ، او المترجمة الى هذه اللغة ، الى ان يتأثر بموضوعات الكتابة ومناهجها في اوروبا ويعد كتابه ( انوار توفيق الجليل في اخبار مصر وتوفيق بني اسماعيل ) اول نقلة في مفهوم الامة التاريخي لدى المؤرخين المصريين والعرب بعامة ، ففي هذا الكتاب وصل

الطهطاوي بين تاريخ مصر القديم والوسيط والحديث عاذا اياه حلقات متصلة في سلسلة واحدة هي تاريخ القطر المصري ، وكان حافظا لبقظة الحركة الوطنية في مصر ، واعطى الطهطاوي لسيرة الرسول التقليدية مضمونا جديدا ، ففي كتابه ( نهاية الایجاز في سيرة ساكن الحجاز ) تكلم عن أسس الحكومة الاسلامية وواجباتها في عصر الرسول ( ﷺ ) بمعنى انه اضاف الى السيرة بعدا اجتماعيا جديدا يفرضه واقع التطور الحاصل في نظم الدولة في مصر آنذاك . وكانت التغيرات الاجتماعية التي مرت بها مصر في العهود التالية ، تحتم استمرار هذا النهج الذي شرع به الطهطاوي ، فاستمر الاهتمام بتاريخ الدول القديمة السابقة على الاسلام ، واصبحت مصادره هي معطيات علم الآثار بالدرجة الاولى ، وقد برز هذا الاتجاه لدى صالح مجدي احد تلاميذ الطهطاوي ، وتطور بشكل واضح في كتاب ( الخطط التوفيقية ) لعلی مبارك ، فتحدث فيه عن تاريخ كل مدينة منذ اقدم العصور ووصف ما فيها من مساجد وكنائس وأديرة ومدارس وحمامات . الخ . . وذكر ما أصاب هذه المنشآت من تطور خلال العصور ، ولم يجد علی مبارك حرجا في إيراد التفاصيل عن تاريخ مصر القديم معتمدا على ما أصاب علم الآثار من تقدم في هذه الحقبة وبخاصة حل رموز اللغة الميروغليفية ، وكان مستقاه في هذا ما كان ينشر باللغة الفرنسية فضلا عن المصادر العربية التقليدية ، وساعد تقدم العلوم المساعدة وبخاصة علم الفلك وعلم الحساب مؤرخين آخرين على إعادة النظر في الروايات التاريخية على ضوء المعطيات العلمية الجديدة ، فكتب محمود باشا الفلكي ابحاثا ذات قيمة علمية في تقويم العرب قبل الاسلام ، وفي تحقيق مولد النبي ( ﷺ ) وعمره وفي المقاييس والمكايل بمصر ، وفي

تحديد عمر الاهرام والغرض من بنائها على اسس فلكية محضة ، ووضع خارطة للاسكندرية حقق فيها مواقع كثير من معالم المدينة في العصور القديمة والوسطى والحديثة ، فكانت هذه المؤلفات انجازات مهمة في تطوير حركة الكتابة التاريخية في العصر الحديث بالاستفادة من العلوم الاخرى .

لقد ادى اطلاع المؤرخين المصريين على تاريخهم القديم الى زيادة ثقتهم بمستقبل وطنهم ازاء التحدي الاوربي ، كما ادت محاولات الخديوية المصرية لتحسين مواقعها في افريقيا والبحر المتوسط الى ظهور عدد من الرسائل والكتب التي تؤرخ لهذه الحركة السياسية - العسكرية - فكتب نعيم شقير ( ت ١٣٤١ هـ / ١٩٢٢ م ) تاريخ السودان القديم والحديث ، وتاريخ سينا ، وكتب ابراهيم باشا فوزي ( السودان بين يدي غوردون وكتشتر ) وألف جبرائيل حداد ( تاريخ الحرب السودانية ) ومحمود طلعت ( غرائب الزمان في فتح السودان ) وامتدت اهتمامات غيرهم الى تاريخ الدول البحرية ، والى التاريخ العسكري للدول الكبرى ، فكتب اسماعيل سرهنك ١٩٢٤م كتابه ( حقائق الاخبار ) وأرخ فيه للدول البحرية في العصور القديمة ، وهي دول الفينيقيين والميديين والفرس واليونان والرومان ، ثم لدول العرب قبل الاسلام وبعده ، والدولة العثمانية ، ثم أرخ لمصر في كل عصورها القديمة والوسطى والحديثة ، ثم أعقب ذلك بتاريخ دول اوربا الحديث ، فأفصح هذا الكتاب عن طبيعة الاهتمامات الجديدة لمؤرخي مصر الحديثة .

وساعد موقف الحركة الوطنية الممالي للدولة العثمانية ضد

المحاولات الاوربية للسيطرة على مصر على الاهتمام من جديد بتاريخ الدولة العثمانية ، ولكن بخط حديث ، فكتب محمد فريد كتابه ( تاريخ الدولة العلية العثمانية ) مرتبا اياه بحسب الموضوعات ، لايحسب السنين ، ومعنيا بعلاقات العثمانيين بأوربا لاتصال ذلك بتاريخ مصر نفسه .

ومثلما تنوعت الكتابة التاريخية في مصر ابان هذا القرن الحافل ، فقد تميزت في العراق ، ابان الحقبة نفسها ، بتنوع ملحوظ في موضوعاتها ومناهجها واهدافها الاجتماعية ، وهي ظاهرة لم تكن واضحة الى هذا الحد في القرون السابقة من الحكم العثماني ، فلقد استمرت المدارس التاريخية التقليدية القديمة في الوقت نفسه الذي كانت فيه مدارس جديدة تظهر الى الوجود . ويلاحظ ان اهم ما انجبه عهد المماليك السابق في القرن التاسع عشر من ظواهر تاريخية ، وهو بروز دور المؤرخين الرسميين امثال الكركوكلي ، وابن سند ، اختفى في هذا العهد فلم يعد ثمة مؤرخون ينتمون الى والٍ ، او اسرة حاكمة وانما غدوا يتوزعون بين ولايات متنوعة ، مثل المدينة ، او المؤسسة ، او الاسرة والقبيلة ، او الرابطة القومية ، ولذلك فقد تعددت موضوعات التأليف التاريخي وتنوعت مناهجه الى الحد الذي يصعب فيه حصرها ومن جهة اخرى فان صياغة هذه الموضوعات ومناهجها استقرت ونضجت بالمقدار نفسه ايضا .

لقد فترت نسبيا الكتابة في التاريخ السياسي وبخاصة علاقات الولاية الخارجية بسبب سقوط السلطة السياسية المحلية للولاية بانتهاء عهد المماليك والحكومات المحلية الاخرى ، ولكن نشطت مدرسة

التراجم نشاطاً ملحوظاً ، وجمعت على نحو واضح تراجم العلماء وتراجم الأدباء والشعراء على مستوى واحد من العناية والاهتمام . ولعل أهم من نحا هذا المنحى محمد علي العاملي في كتابه ( يتيمة الدهر ) وعبد القادر الشهرباني في ( تذكرة الشعراء ) وعلي بن محمد النجفي ( ت ١٣٠٠ هـ / ١٨٨٢ م ) في ذيله على سلافة العصر لابن معصوم المدني ، وحيدر بن سليمان الحلي في كتابه ( دمية القصر في شعراء العصر ) وربما اقتصت هذه الكتب بتراجم اهل مدينة واحدة ، مثل كتاب تراجم ادباء الحلة وشعرائها لعلي الاسدي الحلي ( ت ١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م ) وكتاب ( نشر الخزامى في تراجم اصحابنا القدامى ) لفاضل آل كمال الحلي .

ولعل اكثر فروع « السيرة » حظوة وعناية ، هو سير الشيوخ والاساتيد ، من المعاصرين ، نظراً لتعلق السيرة بشخص مؤلفها ، بصفته تلميذ صاحبها ، او ابنه غالباً ، وان في تدوينه سيرته دليلاً على قوة صلته به ، وكثرة ما اخذه عنه ، وشدة وفائه له ، وكثيراً ماتحتوي سيرة الشيخ او الاستاذ على تراجم شيوخه ، وتلامذته الآخرين . ومن العسير ان نلاحظ منهجاً واحداً ينتظم جميع الكتب المؤلفة في هذا الموضوع ، فبعضها جاء اكثر تأثراً بمنهج الادباء واساليبهم ، بينما تأثر البعض الاخر بكتب المحدثين وعلماء الرجال ، دون ان يمنع ذلك من حدوث تأثيرات متبادلة بين المنهجين أحياناً ، فيظهر ضرب من « السير » جامع بين دقة العلماء وضبطهم ، وروح الادباء وطلاوة حديثهم . ويمكننا ان نعد السيرة الادبية والعلمية التي شارك في وضعها اديبان بارزان ، هما عبد الفتاح الشواف ( ت ١٢٦٢ هـ / ١٨٤٥ م )

ونعمان خير الدين الألوسي (ت ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م) لشيخهما السيد  
ابي الثناء محمود الألوسي ، من انضج النماذج الدالة على هذا المنهج ،  
فقد أرخا لصاحب السيرة ، وتحدثا عن أسرته . وترجما لشيوعه ،  
وعرضا لوظائفه وسائر أحواله ، واستطردا في وصف الاحداث التاريخية  
التي عاصرها وكان لها تأثير على حياته ، ووصفا بدقة ماكان يدور في  
عهده من افكار واقوال ، وماضمته مجالسه من ادباء ومثقفين ، وجمعا  
فيه شيئا من شعره ونثره ، وما قيل في مدحه .

ونحن المتأثرون بالمنهج الادبي نحو المؤلفات القديمة ، المتخلفة  
من العهود السالفة ، فترجموا لأدباء عهدهم وشعرائه ، مقلدين في  
ترجمتهم ، منهج القدماء واسلوبهم بل وعناوين كتبهم ايضا ، بيد ان  
هذا المنهج شهد تطورا ملحوظا ، منذ مطلع القرن العشرين ،  
فاختصرت النماذج الشعرية ، والقطع النثرية ، وركزت بدلها ، على  
المعلومات المادية عن حياة المترجم ، وزيدت العناية بتسمية مصنفاته ،  
وتواريخ مراحل حياته . ويمكننا ان نعد كتاب « كثر الاديب من كل فن  
عجيب » الذي وضعه أحمد بن درويش البغدادي ( ت ١٣٢٧هـ /  
١٩٠٩م ) خير نموذج على ما لحق هذا الفن من تطور ، فقد اورد فيه  
مؤلفه تراجم عدد كبير من العلماء ، وبخاصة من معاصريه ، ضمنه  
نماذج من اشعارهم وتصانيفهم ، مستخدما في كتابته اسلوبا واضحا  
مختصرا . وشبه بذلك ، ما قام به علي علاء الدين الألوسي ( ت  
١٣٤٠هـ / ١٩٢٢م ) في كتابه « الدر المنثور في رجال القرن الثاني عشر  
والثالث عشر » الا انه تميز عن سابقه ، بدقة تنظيم مادته ، وشمول  
تراجمه فئات اكثر تنوعا من ادباء العراق في تلك الحقبة ، وهو ما نجده

ايضا في كتاب « المسك الاذفر في تراجم علماء القرنين الثاني عشر  
والثالث عشر » تأليف محمود شكري الألوسي ( ت ١٣٤٣هـ /  
١٩٢٤م ) الذي ترجم فيه جماعة من ادباء عصره وشعرائه .

واسترعت القبائل انتباه عدد من المؤرخين ، فبحثوا في انسابها  
وقواها ومواقعها فكتب محمد امين السويدي كتابه ( سبائك الذهب في  
انساب العرب ) . وكتب سليمان فائق تاريخ المنتفق ، وكتب محمد  
مهدي القزويني الحلي رسالة في أنساب القبائل العربية ، رتبها على  
حروف المعجم ، وكثرت الاستطرادات في الكتب الاخرى عن اوضاع  
القبائل ، فكان ذلك انعكاسا لموقع القبيلة المهم في الحياة الاجتماعية في  
العراق آنذاك .

وكان لما شهدته الحياة العامة في العراق ، منذ منتصف القرن  
التاسع عشر ، من تنام واضح في وعيه القومي ، وتحسس ملموس  
لجذوره العربية المتميزة ، أثره البارز ، في تجاوز اهتمامات بعض  
المؤرخين الأطر التقليدية للمدينة ، او القبيلة ، او الاقليم ، الى كتابة  
تاريخ الأمة ذاتها ، وكانت اولى المحاولات الجادة لكتابة تاريخ  
العرب ، بوصفهم أمة قائمة بنفسها ، لها خصائصها النوعية ،  
وشخصيتها القومية المستقلة ، قد برزت على يد السيد محمود شكري  
الألوسي ( ت ١٣٤٣هـ / ١٩٢٤م ) في كتابه الكبير « بلوغ الأرب في  
أحوال العرب » الذي أراد النصفة للعرب « وهم الذين امتد باعهم في  
جميع الفنون ، وحسنت منابهم الظنون ، غير أن مرور الأعصر  
والأعوام ، أدى بآثارهم الى الضياع ، وأودى بها في سائر البقاع » ومن  
المهم ان الألوسي اقتصر - في دراسته - على تاريخ العرب قبل الاسلام



لابعده ، ولانشك في ان عرضه المسهب لآثرهم ونظمهم ، واظهار  
ماهم من مدنية وثقافة في ذلك العصر ، - بحد ذاته - مرحلة جديدة في  
« فهم » التاريخ القومي ، واعادة تقييم شاملة وأساسية لفلسفته ، اذ لم  
يكن تاريخ العرب القديم يدخل ، في نظر المؤرخين قبله ، ضمن  
النطاق التقليدي لمراحل التاريخ أصلاً ، بل ربما دخل في اهتمامات  
المفسرين بسبب الحاجة الى توضيح ظروف بعض الآيات والاحكام ،  
كما فعل ابو الثناء الألوسي ( ت ١٢٧٠هـ / ١٨٥٤م ) مثلاً في تفسيره  
« روح المعاني » وكانت نظرة المؤرخين اليه بصفته تاريخياً « لجاهلية »  
حجبها الاسلام وأغنى عنها ، فأبتدأت تواريخهم من مولد  
الرسول ( ﷺ ) ، من مبعثته ، أو اقتصرت من عصر ما قبل الاسلام ،  
بالكلام عن اجداده على غلط كتب السيرة ، أما ان يفرغ مؤرخ جهده في  
دراسة ذلك العصر من جوانبه المختلفة ، مبنياً مزاياءه ، الى جانب  
مثالبه ، وموضحاً قيمه الحسنة ومكامن القوة في مجتمعه ، الى جانب  
نواحي الضعف فيه ، فهو أمر جديد ، وريادة في مجال الكتابة التاريخية  
في العراق . صحيح ان فكرة الكتاب جاءت عن طريق اقتراح تقدمت  
به ( لجنة اللغات الشرقية ) المعقودة في استكهولم الى المتخصصين في  
العالم للكتابة في « أحوال العرب قبل الاسلام ، ويستوعب ماكانوا عليه  
في جاهليتهم من العوائد والاحكام ، واشترطت ان يكون مشتملاً على  
بيان من يطلق عليه لفظ العرب ، واقامة الدليل على فضلهم على  
غيرهم ، وبيان نسب من اشتهر من القبائل وذكر أشهر مساكنهم ،  
وكيف كان حال مكة اذ ذاك ، وعوائدهم في المأكل والمشرب والزواج ،  
وتفصيل مجامعهم وأيامهم ومفاخرهم وأعيادهم وأفراحهم ومعتقداتهم

وأوابدهم ومتعبداتهم وعلومهم وصنائعهم ومشاهير رجالهم في الجود والحلم والحكم والشجاعة والشعر والخطابة والطب . . . وعلى المؤلف ان يستند في استخراجاته على الشعر الجاهلي وما تضمنه من ذلك الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والتواريخ الصحيحة ، إلا ان الفكرة وافقت « ما كان يختلج في القلب ويخطر بالبال » على حد تعبير الألويسي نفسه ، وعلى أية حال فان فوز الكتاب بالجائزة الاولى ، دل على استيفائه لكل تلك الشروط والتزامه بالمنهج العلمي الموضوع .

ولم يكد القرن التاسع عشر يشرف على الانتهاء ، حتى شهدت كتابة التاريخ في العراق تطوراً آخر له اهميته ودلالته ، تمثل في قيام اول محاولة في تاريخ العالم ، على اختلاف شعوبه وحضاراته ، متجاوزة في ذلك حدود تواريخ المدن والقبائل والقطر ، وتعد محاولة حسين بن جعفر المنجم البغدادي ( ت بعد ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م ) الاولى من نوعها في العصر الحديث . فلقد ادرك هذا المؤرخ ، غير المعروف لنا سيرته ، بعد رحلة قام بها الى الحجاز سعة العالم الذي ينتمي اليه ، فكتب كتاباً ضخماً في وصف القارات والأمم والشعوب والممالك ، وأورد ، جداول عن ملوك دول العالم من أقدم العصور الى عهده ، وأفرد فصولاً عديدة عن لغات الأمم البائدة وخطوطها ، مظهرأ بها اطلاعاً مدهشاً على نتائج الدراسات الأثرية في هذا المجال ، وفصولاً اخرى في « ذكر مواقيت الوقوعات وأسماء الطوائف والملوك وتاريخ انشاء المدن منذ أقدم العصور الى سنة ١٣٠٠هـ / ١٨٨٣م » ، واعتمد فيه على جملة من المصادر العربية القديمة ، والكتب المترجمة عن الفرنسية والانكليزية ، فضلاً عن كتب تركية وفارسية . ورغم أهمية موضوع

الكتاب وجدته ، فان نسخه لم تنتشر ، بل لم يوجد من يكتب في مثل موضوعه هذا حتى نهاية العصر .

وفي الشام ، ظهرت ، الى جانب الموضوعات التقليدية الموروثة من القرن الثامن عشر ، موضوعات جديدة تعبر عن قوة رياح التغيير الثقافي الاجتماعي التي اخذت تهب على البلاد ، وكان ابرز ملامح ذلك التغيير ظهور مفهوم الانتماء « لسورية » لأول مرة ، في اعمال المؤرخين الشاميين ، بعد ان لم يكن انتماء الآ للمدينة ، فكتب جرجي يميني « تاريخ سوريا » وان خص فيه مدينة طرابلس بأكثر اهتمامه ، وكتب يوسف الدبس ( ت ١٩٠٧ م ) تاريخاً عاماً لسورية منذ اقدم العصور حتى ايامه ، لكنه لم يستطع التخلص من آثار انتماءاته المحلية او الروحية ، فخص لبنان بجزء غير قليل من كتابه ، وقدم تفصيلات واسعة عن التاريخ الكنسي الماروني . ومن ملامح ذلك التغيير ايضاً العناية بتاريخ الحرف والصناعات تعبيراً عن الازمة التي كانت تعيشها الصناعات الوطنية في عهد الغزو الاقتصادي الاوربي ، فكتب محمد سعيد القاسمي ( ت ١٣١٧ هـ / ١٩٠٠ م ) اول كتاب يبحث في هذا الموضوع ، بعنوان « بدائع الغرف في الصناعات والحرف » ثم سرعان ماغدا الحديث عن الحرف والصناعات مادة أساسية في تواريخ المدن التي ألّفت في هذه الحقبة ، فلقد كتب نعمان القساطلي ( ت ١٣٣٨ هـ / ١٩٢٠ م ) كتابه « الروضة الغناء في دمشق الفيحاء » ويحتوي على معلومات مهمة في هذا الباب وغيره ، ومثله ما فعله كامل الغزي ( ت ١٩٣٣ م ) في كتابه الكبير « نهر الذهب في تاريخ حلب » اذ ضمنه فصلاً مهماً عن آثار حلب وواقفها وتاريخها حتى ايامه ، فضلاً عن

فصول في احيائها وأنهارها وأسواقها وحرفها الشائعة . وهكذا سجل تاريخ المدن تحرره الكامل من تقاليد مدرسة « فضائل البلدان » فغدا أكثر استجابة الى التغيير الاجتماعي - الاقتصادي الذي كانت تمر به تلك المدن بتأثير نمو الطبقة الوسطى فيها . على ان ظهور هذه الاتجاهات لم يبلغ تلك الاتجاهات التقليدية في كتابة التاريخ لدى مؤرخي بلاد الشام ، فثمة كتب في « الفضائل » وأخرى في تاريخ المقاطعات ، والكنائس والرهبان ، وغيرها في تراجم الادباء والعلماء .

وكان تفضيل هذا الضرب من موضوعات الكتابة التاريخية على ذلك ، يتوقف دائماً على الهدف الذي أراد المؤرخ تحقيقه من وراء كتابته ، ففي لبنان مثلاً ، توزعت الكتابة التاريخية حول ثلاثة موضوعات رئيسة ، هي سير الولاة ، وتواريخ المدن والاقطاعات ، وتواريخ الطوائف الدينية . ففي الموضوع الاول كتب ابراهيم بن حنا العورة ( تاريخ ولاية سليمان باشا العادل ) بدأ فيه بمجمل أخبار القرن الثاني عشر وحتى وفاة سليمان باشا سنة ١٢٣٤ ، ورغم ان الاطار العام للكتاب هو السيرة ، الا ان المؤلف أرخ تاريخ لبنان وفلسطين ، فشرح طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين ولاية صيدا ثم عكا وبين استانبول ، وكتب طنوس الشدياق كتاباً مماثلاً في سيرة احمد باشا الجزار والي عكا وصف فيه احوال الشام في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، اما تواريخ الاقطاعات ، فكانت تعكس اهتمامات الأسر الاقطاعية الكبيرة ، حتى ان معظم تلك التواريخ كتب بمساع مباشرة من تلك الأسر ، فكتب حنانيا المنير ( ت ١٢٤٨ هـ / ١٨٣٢ م ) كتابه ( الدر الموصوف في تاريخ الشوف ) اعتمد فيه على الروايات العامة

وعلى ملاحظاته الخاصة وعلى اليوميات الاخرى المتعلقة بنظام رهبته ،  
وألف طنوس الشدياق ( ١٢٧٨ هـ / ١٨٦١ م ) ( اخبار الاعيان في  
جبل لبنان ) تحدث فيه عن نسب العائلات اللبنانية الكبيرة وعلاقاتها  
الاقطاعية ، وألف منصور الحنوني تاريخاً لمنطقة كسروان في شمالي لبنان  
شرح فيه ظروف الاضطرابات الاجتماعية التي كانت تعاني منها تلك  
المنطقة آنذاك ، ومن الملاحظ ان اهتمام المؤرخين اللبنانيين بقي قاصراً  
بوجه عام على المقاطعة الزراعية ولم يمتد ليشمل المدينة اللبنانية حتى  
النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، اي بعد ان نمت الطبقة الوسطى  
وغدت غير متلائمة مع البناء الاقطاعي اللبناني .

اما الموضوع الثالث وهو تاريخ الطوائف والمؤسسات الدينية ،  
فقد كتب فيه حنايا المنير ( تاريخ الرهبنة الحناوية ) ، ورغم اطاره  
الديني فقد تناول فيه اخبار أمراء لبنان من أواسط القرن الثامن عشر  
وحتى ١٨٠٤ م ، وقد استمر هذا النمط من الكتابة طيلة القرن التالي .  
ويلاحظ ان نظرة اولئك المؤرخين للعالم الخارجي كانت تنطلق  
من خلال تأريخهم للموضوع الذي يتناولونه : الاسرة ، المقاطعة ،  
الطائفة ، فقد حفلت تلك المؤلفات - رغم محدودية موضوعاتها -  
باهتمامات متنوعة في تاريخ الاقطار المجاورة ، وفي تاريخ العالم الاوربي  
ايضا ، وتتجلى هذه الظاهرة بشكل اوضح في كتاب ( الغرر الحسان في  
اخبار ابناء الزمان ) للامير حيدر بن احمد الشهابي ( ت ١٢٥١ هـ /  
١٨٣٥ م ) فهو وان وضعه تاريخاً لجبل لبنان ولأسرته الشهابية بخاصة ،  
فقد تحدث فيه عن تاريخ الاسلام من الهجرة النبوية وحتى ١٨٢٧ ،  
واعتمد فيه على مصادر التاريخ الاسلامي المعروفة ، وعلى بعض

المصادر الاوربية ، كما اعتمد في الاجزاء الخاصة بالعصر العثماني على الوثائق والمراسلات الرسمية ، وعلى الدفاتر المالية والعمومية ، وعلى ملاحظاته المتصلة به ، فجاء كتابه هذا أكثر المؤلفات تمثيلاً للاتجاه المحلي الذي اخذ يهتم بالعالم الخارجي من زاوية نظرتة المحلية نفسها .

وتشبه العوامل التي دفعت الى حركة كتابة التاريخ في مصر ابان القرن التاسع عشر تلك التي ادت اليها في بعض اقطار المغرب العربي وبخاصة تونس ، التي عاشت ظروفاً مشابهة ، تمثلت بحكم المشير احمد باشا الاصلاحى ، كما تمثلت بتهديد الاستعمار الفرنسي لاستقلالها بعد احتلال فرنسا الجزائر ، فضلاً عن نمو الطبقة الوسطى في المدن التونسية ، وقد صبت كل هذه العوامل في تيار واحد ، هو ابراز معالم الشخصية الوطنية بالتركيز على التاريخ العربي التونسي اظهاراً لعظمته وتحفيزاً الى بعثه ، ثم للحيلولة دون تذويب معالم هذه الشخصية ازاء الضغوط الثقافية الفرنسية المستمرة . فكتب احمد بن ابي الضياف التونسي ( ت ١٢٩١ هـ / ١٨٧٤ م ) كتابه « اتحاف اهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الامان » ليرز من خلاله مزايا الملك الدستوري ، او « الملك المقيد بقانون » حسب تعبيره ، وذلك بذكر الحوادث التي سبقته والتي تلتها ، وعليه ، فإنه عمد الى تلخيص تاريخ تونس ، حتى اوائل القرن الثالث عشر ( ١٩ م ) اعتماداً على من سبقه من المؤرخين ، ثم انبرى لكتابة تاريخها ، بعد ذلك ، اعتماداً على وثائق اطلع عليها بنفسه ، في اثناء عمله في دواوين الدولة ، وعلى ماسمعه من شهود عيان ، ورتب ذلك كله على وفق طريقة الحوليات . وكتب البشير صفر ( ت ١٢٩١ هـ / ١٨٧٤ م ) محاضراته في تاريخ تونس ومقالات متعددة

درس فيها النظم الاجتماعية والسياسية والأطوار التاريخية ومقارنته واستنتاجاته ، وفي اشاعة مناهج للكتابة التاريخية مستمدة من المصادر الحديثة للتاريخ الاوربي . واستمر هذا الاتجاه لدى محمد بن خوجه الذي عرف قراءه ، في كتابه « سلوك الابريز في مسالك باريز » بتاريخ فرنسا وبنظم الدولة والحضارة فيها ، فضلا عن دراساته الاخرى لبعض نواحي تاريخ تونس ووصف معالمها الثقافية والآثارية . كما يبرز هذا الاتجاه أيضا لدى خير الدين التونسي ( ت ١٣٠٨ هـ / ١٨٩٠ م ) الذي سعى ، في كتابه « أقوم المسالك في معرفة احوال الممالك » الى كتابة تاريخ الدول الاوربية ، بوصفه المقدمة الضرورية لفهم احوالها السياسية ، وكأنه اراد ان يقول لهم : ان للحكم طرائق عديدة غير الاستبداد الذي يعرفه الشرق في عهده وسيلة وحيدة له . وهو حينما يتأمل ، في تاريخه ، احوال المجتمعات وأسباب نهوضها وسقوطها ، فإنه يجد نهوض المجتمعات يقترن دائما بالعدل والمساواة والأمن والحرية ، في حين ان سقوط المجتمعات يقترن ابداً بالظلم والاستبداد . والمهم في هذا المؤلف ، انه عني بالتاريخ الثقافي للبلاد التي كتب عنها ، فعرف بمشاهير مفكرها ، وأهم آرائهم ومؤلفاتهم . على ان احتلال الفرنسيين تونس وفرضهم « الحماية » عليها ، دفع بمؤرخيها الى الاهتمام بتاريخ العلاقات التونسية - الفرنسية ، فكتب محمد القروي « تاريخ الحماية » ومحمد السنوسي « تاريخ الحركة التونسية الاولى » ، كما عني بعضهم بكتابة تاريخ العادات والصناعات والأسواق ، وتاريخ الجند ، وتاريخ القضاء .

ومثلما كانت قضية الدستور ، والاصلاح ، ثم الحماية

الفرنسية ، محور اهتمام المؤرخين التونسيين ، بل الباعث على الكتابة التاريخية نفسها ، فقد كانت قضية الاحتلال الفرنسي المباشر ، والكفاح من اجل التحرر ، محور عناية المؤرخين الجزائريين خلال القرن التاسع عشر كله ، والباعث الحقيقي لكتابتهم تاريخ بلادهم ، ويمكننا ان نعد احمد الجزائري ( ت ١٢٥٤ هـ / ١٨٣٨ م ) اول مؤرخ جزائري سجّل لقرائه تاريخ بدء الاحتلال الفرنسي ، وكان كما وصفه ناسخ مخطوطته - « ممن حضر الواقعة وعان ما حصل » . وعلى الرغم من انه لم يتناول في رسالته « في الكلام على سبب امتداد أيدي الفرنسيين الى بلاد الجزائر واستيلائهم عليها » غير ما انطبق عليه هذا العنوان فعلاً ، الا انه دوّن معلوماته على وفق طريقة الحوليات ، مما دّل على قوة التأثير بتقاليد هذه الطريقة حتى ذلك العهد ، وعلى اية حال ، فان صغر الرسالة ، واقتصارها على بحث موضوع واحد ولغتها التركية يجعلنا نميل الى عدها من قبيل « دفاتر الاجناد » بحسب تعبير الجبرتي ، وهي التي يؤرخ فيها أصحابها مدة زمنية محدودة عاصروا تفاصيلها بأنفسهم . بيد ان اندلاع الثورة الجزائرية ، بقيادة الامير عبد القادر ، ونجاحها في تحرير صقع شاسع من ارض الجزائر ، واستقطابها معظم قوى الشعب ، جعل من هذه الثورة موضوعاً رئيساً للمؤرخين التاليين ، وامتزجت اخبار الثورة بسيرة قائدها ، معبرة عن التحام القائد بقضية شعبه ، وهكذا فقد تراجعت الطريقة الحولية ازاء الطريقة الموضوعية التي غدت اكثر قدرة على استيعاب « القضية » نفسها .

وكتاب « تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر » الذي وضعه محمد بن عبد القادر ( وهو ابن من ألفت من اجله السيرة ) يعد



نموذجاً للتطور الذي اصاب كتابة التاريخ ، فالكتاب على ضخامته ووفرة تفاصيله ، لم ترتب مادته حسب السنين ، كما انه - في الوقت نفسه - لم يقطع احداث الثورة عن بيئتها الجغرافية ، وسياقها الزمني ، فابتداً أولاً بوصف بيئة المغرب الجغرافية ، ( ولم يقتصر على الجزائر وحدها ) ثم أرخ للدول التي ظهرت في المغرب ، دولة فآخرى ، وصولاً الى الاحتلال الفرنسي ، ثم انه وصف ، بعد ذلك التمهيد ، المعارك العديدة التي قادها الامير ضد المحتلين ، وسجل ماثر عنه من خطب ووثائق ، وما قام به من اعمال في منفاه حتى وفاته .

وفي المغرب الاقصى برزت ملامح مدرسة الكتابة التاريخية الجديدة الى حد ما ، في مؤلفات احمد بن خالد الناصري السلاوي ( ت ١٣١٥ هـ / ١٨٩٧ م ) فرغم انتمائه الكامل الى طبقة العلماء ، فإن كتابه ( الاستقصا لخبار دول المغرب الاقصى ) جاء بمثابة تقدم لامثيل له في حركة التأليف التاريخي المغربي ، فقد وضع فيه تاريخاً عاماً لبلاده ، وهي ظاهرة جديدة بعد ان عانت الكتابة التاريخية من الفتور بين مدرسة العلماء ومدرسة مؤرخي البلاط ، فجاء تاريخه ، رغم عدم تخلصه من الطريقة الحولية ، وتسجيل الوفيات ، تأليفاً حقيقياً بين اشتات الاخبار المتناثرة في كتب التاريخ ، أو كتب الطبقات ، ورجع فيه الى المصادر الاجنبية الاسبانية والبرتغالية ، وهكذا يمكن ان نعد السلاوي اول مؤرخي المغرب وأهمهم في القرن التاسع عشر ، وصار كتابه هذا من افضل الاصول التي يرجع اليها الباحثون ، خاصة وان المؤرخين الآخرين من معاصريه ، او التالين عليه ، لم يستمروا على تقاليد هذا النهج الجديد ، فقد استمرت مؤلفات تراجم الاولياء

والعلماء ، إلا انها زادت إتقاناً وتنظيماً مثل كتاب ( سلوة الانفاس ومحادثة الاكياس من أقبر من العلماء والصلحاء بفاس ) لمحمد بن جعفر الكتاني ( ت ١٩٢٧ ) كما استمرت كتب تاريخ البلاط المغربي مثل كتاب ( الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة ) لعبد الرحمن بن زيدان ( ت ١٩٤٦ ) وغير ذلك .

ونشطت كتابة التاريخ في نجد في هذه الحقبة لارتباطها بحركة سياسية اجتماعية ذات ابعاد عسكرية هي الحركة الوهابية ، فقد شجعت هذه الحركة عدداً من الكتاب النجديين على تدوين وقائعها وجمع أخبارها والترجمة لرجالها ، ولعل اهم ملامح مدرسة أولئك المؤرخين انها كانت رسمية ، وان معظم نتائجها كان بتكليف من زعماء الحركة الوهابية أنفسهم . وتعتمد مؤلفات هذه المدرسة منهجاً كاد ان يكون ثابتاً لدى غير مؤرخ واحد ، هو ايضاح حالة البلاد قبل ظهور الحركة الوهابية ، ثم بيان نسب الشيخ محمد بن عبد الوهاب وسيرته ، يعقبه نصوص رسائله ومكاتباته ، ثم تفاصيل غزواته وحروبه ، ويتم هذا المنهج في كتاب الشيخ حسين بن غنام ( ت ١٢٢٥ هـ / ١٨١٠ م ) تاريخ نجد المسمى ( روضة الافكار والافهام لمرتاد حال الامام وتعداد غزوات ذوي الاسلام ) وكتاب عثمان بن بشر المسمى ( عنوان المجد في تاريخ نجد ) والكتاب الاخير أميل الى المحافظة على تقاليد الطريقة الحولية ، ويمكننا ان نتبع آثار هذه الطريقة لدى مؤرخين متأخرين ، مثل ابراهيم بن صالح النجدي ( ت ١٣٤٣ هـ / ١٩٢٤ م ) المسمى ( عقد الدرر فيما ورد في نجد من الحوادث في اواخر القرن الثالث عشر واول الرابع عشر ) وكتب تاريخية أخرى .

وفي عمان ، حافظت مدرسة التاريخ العماني على تقاليدھا الموروثة من الحقبة السابقة ، فعلى الرغم من تغير الظروف وطبيعة التحديات التي تواجهها البلاد ، الا ان السيرة السياسية للأئمة ( حكام عمان ) ظلت تمثل الاطار العام الذي يحتوي الكتابة التاريخية كلها ، ولکننا مع ذلك ، نلمح شيئاً من الواقعية اخذ يطبع هذه الكتب بطابعه ، فلم تعد ثمة مبالغات في سيرهم ، وتمجيد لامبررله ، وغدت النزاعات الداخلية بين الائمة مثار اسف المؤرخين ، مما دل على نمو احساس عام بالولاء للوطن ، لا للزعامة القائمة ( حتى وان كانت عملية الكتابة قد جرت بطلب منها ) . ومن جهة اخرى تنوعت مصادر مؤرخي هذه الحقبة ، ويعد حميد بن محمد بن رزيق ( ت ١٨٧٥ م ) نموذجاً لهم ، فكتابه ( الفتح المبين في سيرة البوسعيدين ) سجل به تاريخ عمان ، من خلال سير حكامها ، في المدة من ١٧٤١ الى ١٨٥٦ ، وتميز بأنه أورد بعض نصوص المعاهدات التي عقدت بين أئمة عمان والبرتغاليين ، مما دل على قربہ من مواقع اتخاذ القرار . وشهدت كتابة التاريخ في عمان مرحلتها الاخيرة من التطور في هذا العصر على يد عبد الله بن حميد السالمي ( ت ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ م ) في كتابه ( نخبة الاعيان ) . صحيح انه ظل وفياً للتقليد السابق ، اذ جعل من سير الائمة اطاراً لاحداث عصره ، الا انه التزم بمنهج علمي في جمع المادة التاريخية ، وترتيبها ، حتى عد « اهم كتاب في تاريخ عمان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين » .

## خاتمة

يتضح لنا من خلال هذا العرض الموجز لحركة الكتابة التاريخية في العصر العثماني كثرة المؤلفات التاريخية العربية في هذا العصر ، وتنوع اهتماماتها ، وتعدد مناهجها وأساليبها ، وهي فضلاً عن قيمتها بوصفها تسجل احداث حقبة زمنية طويلة تبلغ نحو أربعة قرون ، فان اهميتها تبرز ايضاً - بوصفها شاهداً على أفكار العصر ولغته وأسلوبه واتجاهاته السياسية والحضارية ، لذلك فان العناية بهذه الاصول ونشر ما لم ينشر منها وتحقيقها وتيسيرها للباحثين والقراء مهمة علمية وقومية أساسية .

وتتميز أصول التاريخ في هذا العصر بأن معظمها مازال مخطوطاً لم يجد للنشر سبيلاً بعد ، ويزيد من صعوبة الاستفادة من هذه الاصول ان عدداً كبيراً منها مازال في الخزائن الخاصة لأسر اولئك المؤرخين وأحفادهم ، ويمكننا ان نضرب مثلاً جلياً على ذلك من واقع احصاء قمنا به للمؤرخين العراقيين في العصر العثماني ، وقد تبين لنا ان عدد اولئك المؤرخين كان يناهز الثلاثمائة كتبوا نحو اربعمئة منها وجد طريقه للنشر في أزمان مختلفة ( بغض النظر عن طريقة النشر وتوفر طبعاتها ) ومائة اخرى فقدت ولم يعثر لها على اثر ، واكثر من مائتي كتاب مازالت مخطوطة تنتظر جهود الباحثين لنشرها وتيسير الاستفادة منها . وهكذا يظهر ان معلوماتنا عن العصر المذكور متأتية من ربيع ماكتبه عنه معاصروه فحسب ، ولو تم نشر سائره لزادت معلوماتنا واغنت ولتغير تقييمنا لجوانب كثيرة من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ابان

هذه الحقبة .

ونحسب ان احياء هذه الاصول بالنشر ، هو أول مهمات المؤرخ العربي المعاصر ، تمهيداً لدراساتها ، وتحليل معلوماتها ، والاستفادة منها في دراسات أكثر استيعاباً ، وأوفر مادة ، وأوسع احاطة بمصادر ذلك العصر وأصوله .

## المصادر

اعتمدنا ، في معظم ماوردناه في هذا الكتاب ، على كتب التاريخ والسير والتراجم المشار اليها في ثنايا البحث ، وهي موضوع دراسته أيضاً ، ولم نجد ثمة فائدة في جمع عناوينها في هذه القائمة ، ومع ذلك يمكن ان نشير الى دراسات عامة ، تناولت مسألة كتابة التاريخ العربي في اقطار او حقب محددة ، منها : -

أنيس ، محمد : مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني ، القاهرة ١٩٦٢ .

الحبشي ، عبد الله محمد : مصادر الفكر العربي الاسلامي في اليمن . مركز الدراسات اليمنية - صنعاء .

الحمداني ، طارق نافع : المدرسة التاريخية العمانية الحديثة ، مناهجها واتجاهاتها . بحث مطبوع على الآلة الكاتبة ، ألقى في الندوة القومية لكتابة التاريخ - بغداد ١٩٨٧ .

رؤوف ، عماد عبد السلام : التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني - بغداد ١٩٨٣ .

زيادة ، محمد مصطفى : المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي ، القاهرة ١٩٤٩ .

زيدان ، جرجي : تاريخ آداب اللغة العربية . القاهرة .

سالم ، السيد مصطفى : المؤرخون اليمنيون في العهد العثماني الاول . القاهرة ١٩٧١ .

سعد الله ، ابو القاسم : أبحاث واءاء في تاريخ الجزائر . الجزائر ١٩٧٨ .

سودة ، عبد السلام : دليل مؤرخ المغرب الاقصى . نطوان ، ١٩٥٠ .

الشَّيَّال ، جمال الدين : التاريخ والمؤرخون في مصر في القرن التاسع عشر . القاهرة ١٩٥٨ .

شيخو ، لويس : الاداب العربية في القرن التاسع عشر بيروت ١٩٠٨ و ١٩١٠ .

طربين ، احمد : التاريخ والمؤرخون العرب في العصر الحديث دمشق ، ١٩٧٠ .

عاشور ، محمد الفاضل : الحركة الادبية والفكرية في تونس . القاهرة ، ١٩٥٥ .

عبد الكريم ، احمد عزت : حركة التأليف التاريخي في مصر بين التقليد والتجديد ( نشر ضمن الكتاب التذكاري للدكتور احمد عزت عبد الكريم . القاهرة ، ١٩٧٦ ) .

الغزاوي ، عباس : تاريخ الادب العربي في العراق ج ٢ ، بغداد ١٩٦٢ .

- التعريف بالمؤرخين في عهد المغول والتركمان . بغداد ، ١٩٥٧ .

عنان ، محمد عبد الله : مؤرخو مصر الاسلامية . القاهرة ، ١٩٦٩ .

المنجد ، صلاح الدين : المؤرخون الدمشقيون في العهد العثماني ، بيروت ، ١٩٦٤ .

نوار ، عبد العزيز سليمان : التاريخ في العراق بين التقليد والتجديد

( نشر ضمن الكتاب التذكاري للدكتور احمد عزت عبد الكريم ) .







وزارة الثقافة والاعلام  
دار الشؤون الثقافية العامة

بغداد ١٩٨٨

الغلاف : رياض عبد الكريم

طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة      السعر : سبعمائة وخمسون فلساً